

رؤية مستقبلية لإدارة الأزمات
بالمؤسسات الحكومية
لتحقيق الأمن المجتمعي المصري
(أزمة جائحة كوفيد - 19 أنموذجاً)

دكتور

محمد الدمرداش ابوالفتوح إبراهيم

استاذ تنظيم المجتمع المساعد

بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعد "الأمن المجتمعي" من بين التحديات الأمنية الجديدة التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة، وقد حظي مفهوم "الأمن المجتمعي" بقدر كبير من الاهتمام، وكان موضوعاً للنقاش والجدل، خاصة أن هذا المفهوم ينص على أن المجتمع هو موضوع الأمن وإطاره المرجعي، ويغتنز المجتمع ليس شيئاً عادياً، فهو غير ملموس، ولا يمكن عزله وتحديده بأي منطوق، ولا يمكن للتدابير الوقائية، مثل: الجدران والأسوار أن تحميه، علاوة على ذلك، لا يمكن تأمينه بطرق الحماية العادية، فالمجتمع أكثر من جماعة أو مجموعة محددة من الأشياء.

وقد تعرض مفهوم الأمن المجتمعي للكثير من الانتقادات، وأكثرها شيوعاً هو أن الأمن المجتمعي يميل إلى إعطاء أولوية غير مستحقة لهوية المجتمع، بسبب تجاور هوية المجتمع مع الهوية الوطنية للدولة (Saleh, 2020, p. 45)، كما أنه من الصعب تحديد هوية المجتمع على نحو قاطع، بما يساعد على الكشف عن التهديدات الأمنية المرتبطة بها، كما أن مفهوم الأمن المجتمعي واسع بشكل لا يمكن التحكم فيه، ويسمح بأن يصبح كل شيء، وأي شيء مشكلة أمنية، أو مشكلة تحمل تهديداً أمنياً اجتماعياً ومن أهمها الأزمات التي تهدد المجتمعات الدولية عموماً، والمجتمع المصري خصوصاً ومن أهمها في العصر الحديث أزمة جائحة كورونا (كوفيد -19).

وقد اهتمت العديد من الدراسات السابقة بإدارة الأزمات وتأثير ذلك على الأمن المجتمعي حيث نجد دراسة (Adms, 2022) أن التعامل مع الأزمات فن ومهارة يحتاج إليها من يدير الأزمة. كحاجته إلى مواصفات خاصة من الوعي والإدراك وبعد النظر عند التعامل مع الأزمة. ليس فقط بحاضر الأزمة ومواصفاتها وملاحها وما يحدث فيها. ولكن أيضاً بما يحدث من وراء الستار، حيث لا تظهر ملاحها واضحة. ويمكن القول إن معرفة فنون المواجهة وطرق التعامل ومجالات وأهداف إدارة الأزمة. وتحديد مدى خطورتها وكيف ومتى سيتم القضاء عليها. تحتاج إلى قدرة وخبرة وبعد نظر. ودرجة راقية من الإلهام والإبداع حول كيفية التعامل مع الأزمات.

وأشار (Council, 2022) إلى أن إدارة الأزمات تتطلب إيجاد نظام إداري متخصص ومتطور يمكن المؤسسة من التعرف على المشكلات وتحليلها، وإيجاد الحلول لها. بالتعاون والتنسيق مع الكفاءات المختصة في إدارة المؤسسة. بالإضافة إلى تقوية الالتزام بأهداف المؤسسة من خلال العمل على تحقيق هذه الأهداف. أو السرعة في الاستجابة للظروف والتغيرات التي تحيط بالأزمات.

ونجد دراسة (التايب، 2021م) والتي تهدف لتقديم قراءة أولية في مسارات إدارة أزمة جائحة (COVID-19). لاسيما في مجتمعاتنا العربية، وما أنتجته مجريات الانتشار السريع للفيروس من توسع أفقي في مفهوم الأمن وتعدد فاعلية وتجدد أساليبه واستراتيجياته. وتطرح إشكالية تتساءل عن المستويات

الجديدة التي برزت في مفهوم الأمن المجتمعي خلال يوميات الجائحة على مستوى الإدارة الرسمية من جهة، وعلى مستوى المكافحة المجتمعية غير الرسمية من جهة أخرى.

واعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية حاولت تعقب أحداث الجائحة وتلمس صداها في وسائل الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي، واقتناء أثر ما يصدر يومياً حتى تاريخ كتابة الورقة من الجهات والأجهزة الرسمية من بيانات ومعلومات وإحصاءات. ومن أهم النتائج المتوصل إليها نذكر بيان أهمية الدور الذي لعبته الشرائح الإجتماعية المختلفة في المجتمعات العربية في إنجاح إدارة الأزمة بإسهاماتها النوعية في المكافحة المجتمعية للفيروس، ودورها في معاضدة الجهود الرسمية في توفير الأمر الصحي والمجتمعي كما تم الوقوف على دور الجائحة في مساعدة المجتمعات العربية على استعادة ثقافتها بنفسها وكوادرها الأمنية والطبية، ودورها في إعادة اكتشاف تلك المجتمعات. أما دراسة (المعشر، 2021م) وقد هدفت إلى معرفة واقع الدور الذي تقوم به وزارة التربية والتعليم بالجمهورية اليمنية في إدارة الأزمات التربوية، والاطلاع على التجارب العربية والعالمية في إدارة الأزمات من خلال الاستفادة منها في بناء تصور مقترح لإنشاء وحدة لإدارة الأزمات بالوزارة. وتوصل البحث إلى أن واقع الدور الذي تقوم به الوزارة في إدارة الأزمات التربوية لم يكن عند المستوى المطلوب، وأنه لا يوجد بديوان عام الوزارة ولا مكاتبها وحدة لإدارة الأزمات تتكفل بمهمة التخطيط والإعداد والمتابعة والتنسيق. وما هو موجود ليس سوى لجنة تم تشكيلها من قبل الوزارة لإدارة الأزمات، ولذا فقد خرج البحث - مستفيداً من التجارب العالمية والعربية - بتصور مقترح لإنشاء وحدة لإدارة الأزمات التربوية بوزارة التربية والتعليم تتضمن تلك الوحدة: الرؤية والرسالة والأهداف والمهام والهيكل التنظيمي. وكذا مهام كل إدارة داخل الهيكل. أما دراسة (وناسي، 2022م) فكانت تهدف إلى تسليط الضوء عن واقع الأمن الاجتماعي في ظل تفشي وباء كورونا وتحوله إلى جائحة، والتداعيات التي خلفتها هذه الأخيرة على النظام العالمي والصعيد الاجتماعي والمجتمعي سواء على نطاق المجتمع أو الفرد من خلال التأثير على العلاقات الاجتماعية والأمن الاجتماعي للأفراد والمجتمعات على حد سواء، وذلك من خلال تزايد معدلات الفقر وتزايد وتيرة العنف بصفة عامة والعنف الأسري بصفة خاصة وتزايد البطالة، مع التطرق إلى المناطق الهامشية والفئات المهمشة ووضعها الاجتماعي والذي ازداد صعوبة ومعاناة في ظل غياب الأمن الصحي والإجراءات المتخذة لذلك. حيث أظهرت الدراسة أن للجائحة تأثيرات على ازدياد معدلات الفقر وتزايد العنف الأسري وكما وضحت تأثيرات الجائحة على الفرد والمجتمع وتأثيراتها على المناطق المتخلفة أو الهامشية.

ولقد اهتمت مهنة الخدمة الاجتماعية بمواجهة الأزمات المختلفة التي تواجه المجتمع من منطلق إلى أنها جهد منظم يستند إلى مرجعيات علمية سوسولوجية وسايكولوجية وتربوية وغيرها وتستهدف حل المشكلات المجتمعية أو إيجاد آليات تمنع ظهور تلك المشكلات أن ذلك الجهد المنظم قد يكون رسمياً مؤسسياً. (عبد الفتاح، 2019م، ص114)

وتعتبر طريقة تنظيم المجتمع من طرق الخدمة الاجتماعية الرئيسة وتهدف إلى إحداث التغيير الهادف في المجتمعات، وتهتم بمشاركة وتمكين الأفراد والجماعات والمنظمات والمجتمعات (Bosco, 2010) ويمارسها أخصائيو مؤهلون يستخدمون نظريات واستراتيجيات متعددة (Parmar, 2014) ولعل من بينها ما طرحه روثمان حول نماذج تنظيم المجتمع والتي تتكون من التنمية المحلية والتخطيط الاجتماعي والعمل أو الفعل الاجتماعي (Rothman, 2019).

في ضوء ذلك فإن العمل المجتمعي الأمني يعتبر منهجاً من مناهج تنظيم المجتمع يهدف لإدارة الأزمات لإحداث تغيير هادف في المجتمعات ووقايتها من التغيرات السلبية وتمكين المحرومين والمهمشين والفقراء من خلال إحداث تغيير في البناءات والأوضاع الاجتماعية لتحقيق أهداف المجتمع. (Parmar, 2014: Harrison, 2014) ويقوم نموذج العمل الاجتماعي الأمني على فرض أساسي يتمثل بأن هناك جماعات داخل المجتمع تتعرض لأزمات وتهميش نتيجة خلل في البناء الهيكلي للمجتمع وعدم المبالاة وعدم فهم للاحتياجات ولذلك يقوم أخصائي تنظيم المجتمع بمساعدة الناس والجماعات للتعاون من أجل حل هذه الأزمات وإشباع الاحتياجات باستخدام نموذج العمل المجتمعي الأمني باعتباره نشاطاً منظماً يحظى بشرعية يتضمن تحريك الرأي العام من خلال التشريعات والسياسات والإدارة العامة من أجل إيجاد رأي عام للاتفاق على الأزمات والأهداف المجتمعية الأمنية المطلوب تحقيقها والعمل على مواجهتها وتوفير الحلول المناسبة لها. (Beena and Archana, 2020)

ولعل من محددات الدراسة عدم التمكن من الوصول إلى دراسات سابقة كافية حول الموضوع ولذلك حاول الباحث الاستفادة من الأدبيات المتاحة حول منهج العمل المجتمعي الأمني وقد تمكن الباحث من الرجوع لبعض هذه الدراسات.

فقد أجرى (Radian, 2020) دراسة نوعية للتعرف على واقع مناهج العمل الاجتماعي ومدى الاهتمام الذي حظي به في تدريس الخدمة الاجتماعية في كندا.

وأشارت النتائج إلى أن الأخصائيين الاجتماعيين المشاركين في الدراسة على علم بنموذج العمل المجتمعي الأمني ولكن مساق العمل المجتمعي كان هامشياً في مناهج تدريس الخدمة الاجتماعية كما أشارت النتائج أنه وبالرغم من أن معظمهم مارس أنشطة ذات علاقة بالعمل الاجتماعي إلا أنها في غالبيتها كانت من خلال العمل مع الأفراد والجماعات الصغيرة وليس على مستوى المجتمع.

وفي دراسة (Cherian & Thomas, 2020) والتي استندت إلى أن العمل المجتمعي الأمني كمنهج من مناهج الخدمة الاجتماعية وممارستها يهدف إلى تحريك الناس لإحداث التغيرات الجوهرية بعيدة المدى من خلال الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي والتشريعات والعدالة الاجتماعية. فقد أجريت الدراسة من خلال لقاءات نشطاء اجتماعيين في مدينة (KeraIa) في الهند وكان السؤال

المحوري: لماذا لم يتدخل الأخصائيون في الحركات الاجتماعية في المدينة؟ وخلصت الدراسة التي أجريت في ست جامعات تدرس الخدمة الاجتماعية في المدينة إلى أن تدريس الخدمة الاجتماعية في المدينة أولى اهتماماً لجميع نماذج الخدمة الاجتماعية بإستثناء العمل المجتمعي الأمني، كما تبين من الدراسة بأن العمل المجتمعي الأمني كنموذج لحل الأزمات قد أضيف حديثاً إلى مقررات تعليم الخدمة الاجتماعية ولكن دون اهتمام به بنفس القدر الذي حظيت به نماذج الخدمة الاجتماعية الأخرى حيث يدرس كأداة من أدوات تنظيم المجتمع وليس كمنهج كما أن تلك النماذج تدرس في كل الفصول ولكن نموذج العمل المجتمعي الأمني ليس كذلك كما تبين بأن المؤسسات غير الحكومية في المدينة أتاحت الفرصة للطلبة لتعلم وممارسة العمل المجتمعي الأمني.

كما هدفت دراسة عبد العال (2021م): إلى التعرف على الأسباب التي تتطلب تفعيل المشاركة المجتمعية وتفعيل ممارسة الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار جائحة فيروس كورونا "كوفيد- 19". وانتهت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المشاركة الاجتماعية بالرأي والجهد للحد من انتشار الفيروس أكثر فاعلية من المشاركة بالمال، وأن هناك علاقات ارتباطية بين خصائص العينة ومحاور المشاركة الاجتماعية.

أما دراسة الزهري (2021م) فقد هدفت إلى دراسة العلاقة بين إدارة الأزمات والمسؤولية المجتمعية لدى طلاب الجامعة في ظل جائحة كورونا لأخذ الاحتياطات الوقائية والإجراءات الاحترازية للحماية من الفيروس والحد من انتشاره ومواجهة الأزمة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إيجاد قنوات اتصال مفتوحة بين الطلاب ومتخصصي الاقتصاد المنزلي من خلال إقامة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العلمية لتوعيتهم بإدارة أزمة كورونا بأسلوب علمي بتوعيتهم بالمسؤوليات المجتمعية ودورهم الإيجابي في محاربة الأزمة، وأن تقوم وزارة التعليم بالإهتمام بإدخال مفاهيم المسؤوليات المجتمعية في المناهج الدراسية للطلاب بمراحل التعليم المختلفة من أجل تنشئة جيل قادر على تحمل المسؤوليات والتخطيط الجيد للمستقبل، وإدخال المقررات التي تناقش اكتساب مهارة إدارة الأزمات لإعدادهم وتوعيتهم لمواجهة الأزمات بأسلوب علمي. ثم دراسة (حامد، 2022م) فقد تناولت الدراسة دور المنظمات التطوعية الوطنية في درء الكوارث ومواجهة الأزمات، وتوصلت الدراسة إلى أن للمنظمات الطوعية الوطنية بالخرطوم دوراً كبيراً في درء الكوارث ومواجهة الأزمات، وأوصت بتكوين هيئة عليا للعمل التطوعي تختص بوضع استراتيجيات للكوارث والأزمات، والتنسيق بين المنظمات وتوحيد قنوات عملها، ومطالبة وسائل الإعلام بدور أكثر تأثيراً بماهية العمل الطوعي ومدى دوره في عملية درء الكوارث ومواجهة الأزمات.

ثم دراسة (الدريس، 2022م) التي تناولت تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في مجال الأزمات والكوارث، وطبقت على أعضاء هيئة التدريس من المختصين بالخدمة الاجتماعية في كليات الخدمة الاجتماعية وأقسامها بمدينة الرياض، وقدمت الدراسة مقترحاً للجهات المعنية يوضح الدور الذي يمكن أن

تسهم به الخدمة الاجتماعية في هذا المجال، وكان من أهم نتائجها زيادة عدد الممارسين الاجتماعيين في هذا المجال مع أهمية تزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم المناسبة وإحاقهم بالدورات المتخصصة وإعطائهم الصلاحيات للتحرك في حالات الأزمات والكوارث إضافة إلى توعية المجتمع بمؤسساته لدعم الممارسين والاعتراف بدورهم. ولقد أثرت أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد المصري في المؤشرات الدولية ورؤية مصر 2030م وخلفت ورائها أزمات إنسانية وصحية واقتصادية غير مسبوقة، حيث أدى هذا إلى حدوث تأثير الأمن المجتمعي وفي المجمل حدث تحول هائل في توزيع النمو العالمي العام بسبب التشديد الحاد في آفاق الاقتصاد العالمي، وأن تداعيات أزمة فيروس كورونا على التنمية العالمية والتنمية في مصر في ظل رؤية 2030م كانت واضحة وأظهرت أيضاً هشاشة قطاعات التنمية في مصر، حيث أن أزمة كوفيد-19 أدت إلى تأثير الأمن المجتمعي سواء اجتماعياً أو اقتصادياً أو أمنياً أو صحياً..... إلخ.

وفي ضوء مما سبق فقد أكدت نتائج وتوصيات الدراسة السابقة على أهمية إدارة الأزمة خصوصاً في ظل تعدد هذه الأزمات في السنوات الأخيرة ومنها أزمة جائحة كورونا وتداعياتها السلبية على المجتمعات، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها وما زالت تبذلها الدول ومؤسساتها الحكومية وغير الحكومية وجميع المنظمات المعنية بإدارة الأزمات، فإن الممارسات والتداعيات التي حدثت قد أظهرت أن هناك حاجة لرؤية مستقبلية لبناء واعتماد استراتيجيات وآليات أكثر فاعلية لإدارة مخاطر الأزمات المختلفة (الاجتماعية - الاقتصادية - التربوية - الصحية ... إلخ) بأسلوب علمي لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة فيما يلي:

-رؤية مستقبلية لإدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي بالمجتمع المصري (جائحة كوفيد -19) أنموذجاً.
ثانياً: أهمية الدراسة:

1-تبصير متخذي القرار في المؤسسات الحكومية بأهمية إدارة الأزمات من خلال تقديم تأصيل نظري وإطار فلسفي ومنهجي لإدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية واعتبارها مجال بحث خصب يفتح آفاقاً عديدة نحو تحقيق الأمن المجتمعي للمجتمع المصري.

2-الأفكار والاستعدادات الاستباقية لرؤية مصر 2030م في الاستعداد والتنفيذ في مجال إدارة الأزمات بهدف مواجهة مخاطر كافة الأزمات المختلفة (الاجتماعية - الاقتصادية - التربوية - الصحية - البيئية) التي تواجه المجتمع المصري ومن خلال نموذج أزمة جائحة كورونا كوفيد -19.

3-الاستفادة من الرؤية المستقبلية للدراسة الحالية بهدف تفعيل دور الخدمة الاجتماعية عموماً وطريقة تنظيم المجتمع خصوصاً من خلال الاستفادة من استراتيجيتها وأدوارها وتكنيكاتها ومفاهيمها المختلفة لتطبيقها بشكل ملموس ومخطط ومنظم لبرامج الإدارة والمواجهة للأزمات التي تواجه المجتمع المصري

والتي تؤثر سلباً على الأمن المجتمعي مما يظهر ضرورة إتباع الأساليب اللازمة لمواكبة هذه الأزمات ودراسة مدى فاعليتها.

4-رصد دور طريقة تنظيم المجتمع في مواجهة إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية والتصدي لها وتشجيع أفراد المجتمع لتحمل المسؤولية والمشاركة الاجتماعية وجوانبها الإيجابية والسلبية في قضايا مجتمعهم ووطنهم.

5-تساعد النتائج التي توصلت لها الدراسة فريق العمل بإدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية ومتخذي القرارات في أمور منها:

أ-توسيع أو تحديد الصلاحيات التي تساعد القادة الإداريين في اتخاذ القرارات بشأن الأزمات المختلفة بشكل أفضل.

ب-تطوير استراتيجيات التعامل مع الأزمات في المؤسسات الحكومية ووضع سيناريو يتناول ما هو متوقع الحدوث.

ج-تحديد أدوار الأفراد المشاركين في استراتيجيات مواجهة الأزمات في والاستعداد الكامل وتفويض صلاحيات اتخاذ القرار لتخفيف من عنصر المفاجئة والإرباك.

د-تفعيل دور المؤسسات المجتمعية والعسكرية والسياسية وغيرها في المجتمع المحلي من أجل التنبؤ في الأزمات المتوقع حدوثها والتعاون في وضع استراتيجيات إدارة الأزمات وحتى المشاركة في مواجهة أي أزمة تحدث.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

1-تحديد مقومات الأمن المجتمعي لتهيئة ظروف الحياة الآمنة من الأزمات التي تواجه المجتمع المصري.

2-تحديد واقع إدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي في ظل جائحة كورونا.

3-تحديد مهددات الأمن المجتمعي لإدارة الأزمات في ضوء أزمة جائحة كورونا.

4-تناول التحديات التي تحد من تفعيل دور إدارة الأزمات للقيام بدورها نحو تحقيق الأمن المجتمعي المصري.

5-تحديد استراتيجية طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري.

6-اقتراح رؤية مستقبلية لإدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي المصري.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

- 1- ما مقومات الأمن المجتمعي لتهيئة ظروف الحياة الآمنة من الأزمات التي تواجه المجتمع المصري؟
 - 2- ما واقع إدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي في ظل جائحة كورونا؟
 - 3- ما مهددات الأمن المجتمعي لإدارة الأزمات في ضوء أزمة جائحة كورونا؟
 - 4- ما التحديات التي تحد من تفعيل دور إدارة الأزمات للقيام بدورها نحو تحقيق الأمن المجتمعي المصري؟
 - 5- ما استراتيجية طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري؟
- خامساً: مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم إدارة الأزمة:

عرف توفيق إدارة الأزمة على أنها "التخطيط لما قد لا يحدث" (توفيق، ٢٠١٤م، ص ١٨٠). ويرى ماهر أن إدارة الأزمة هي "طريقة للسيطرة على الأزمة باستخدام مجموعة من الأدوات، والجهود للتغلب على الأزمة، واحتواء الأزمات المسببة لها، والاستفادة والتعلم من الجوانب الخاصة بالأزمة، حتى يمكن تفضي الأزمات المستقبلية" (ماهر، ٢٠١٦م، ص 210).

كما تعرفها أكبر على أنها "القدرة على التعامل مع المواقف الطارئة بسرعة وفاعلية وكفاءة بهدف تقليل التهديدات لصحة وأمان الأفراد والخسائر في الأرواح والممتلكات والآثار العكسية على استمرار أنشطتها وعملياتها الطبيعية". (أكبر، 2022م، ص 1822)

وترى سخسوخ أن إدارة الأزمة هي "عملية إدارية ممنهجة تعمل على التنبؤ بالأزمات وتستنشر حدوثها والتخطيط لمواجهةها ورصد المتغيرات الداخلية والخارجية المسببة للأزمة والوقوف على أهم الأسباب لمنع حدوثها مرة أخرى مستقبلاً". (سخسوخ، 2018م، ص 338)

وتعرف إجرائياً على أنها "أساليب مختلفة للسيطرة على الحوادث أو احتواء المواقف المختلفة المفاجئة التي تشكل تهديداً لصحة وأمان الأفراد والممتلكات، والتي تساعد على تخفيف آثار الأزمة السلبية ومحاولة العودة إلى الحياة الطبيعية".

2- مفهوم جائحة كورونا (كوفيد19):

هو مرض ناجم عن فيروس كورونا المستجد المسمى فيروس كورونا - سارس - 2 وقد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن مقطع (كو) يشير إلى (كورونا) ومقطع (في) يشير إلى (فيروس) ومقطع (د). يعني داء حيث اكتشف هذا الفيروس لأول مرة في مدينة يوهان بجمهورية الصين الشعبية في ديسمبر 2019م، وذلك بعد أن تم الإبلاغ عن مجموعة من حالات الإلتهاب الرئوي الفيروسي في فيروسات كورونا، ويعتبر فايروس كورونا من الفايروسات ذات الفصيلة الواسعة الانتشار ومعروفة بأنها تسبب أعراضاً تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط

التنفسية (MERS) ومتلازمة الإلتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس) (منظمة الصحة العالمية، 2021م).

3- مفهوم الأمن المجتمعي:

الأمن: هو مجموعة تدابير واحترازات وقوانين وتعليمات تصيغها الدولة ويعمل بها الأفراد لتحقيق الأمن والطمأنينة وحماية وحفظ اموال والأعراض وحماية النفس اقتصادياً واجتماعياً وصحياً ونفسياً (داخلي وخارجي). (حنان، 2017م)

ويشير مفهوم الأمن المجتمعي إلى الجوانب الحياتية التي تهم الإنسان المعاصر من اكتفاء معيشي واقتصادي واستقرار وحياتي وتأمين خدماته الأساسية من تعليم وصحة وأمان وحصوله على الرفاهية الشخصية والتأمينات الاجتماعية والمادية، بما يكفل استقراره وعدم شعوره بالعوز والحاجة (زهائي وآخرون، 2019م)، والأمن المجتمعي ركيزة أساسية لاستقرار المجتمعات وتطورها وازدهارها، فهو يتكون من أبعاد أساسية تختلف قوة هذه الأبعاد فيما بينها باختلاف خصائص الدولة عن غيرها من الدول، ومدى أهمية كل بعد لديها، إذ نجد دول تغلب البعد الاقتصادي على غيره من أبعاد الأمن المجتمعي؛ ودول أخرى تغلب البعد الصحي أو البعد الأمني. (خليفي، 2021م).

ويقصد بالأمن المجتمعي توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المصري بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها دون مؤثرات، ذلك أنه في حالة غياب الأمن المجتمعي فإن المجتمع سيكون في حالة من التردّي والتوقف، إذ إن الإنتاج والإيداع لا يزدهران إلا في حالة السلام والاستقرار، ومن هنا فإن الأمن هو التنمية.

سادساً: النظريات المفسرة للدراسة:

1- نظرية الضغوط الاجتماعية:

تشير الضغوط مهما كان نوعها أو مصدرها إلى توفر عوامل خارجية تعمل على الضغط على الفرد مما يخلق لديه إحساس بالتوتر، وقد تصل إلى أن يفقد الفرد القدرة على التوازن، أو أن يتغير نمط سلوكه إلى نمط سلوكي مختلف، ومما لا شك فيه أن هذه الضغوط

تتشأ من تفاعل الفرد مع بيئته فعدم التوازن ما بين الفرد ومحيطه المادي أو الاجتماعي يؤدي إلى حدوث ضغوط تواجه الأفراد، وهذه الضغوط هي صفة لموضوع يوجد في البيئة المحيطة في الفرد تعيق الفرد عن تحقيق هدف يسعى جاهداً لتحقيقه وتكون فوق قدرته على الاحتمال فهي إذن مواقف في الحياة الاجتماعية تنتج تغيرات في سلوك الفرد. (Agnew, 1992, p. 30)، ووفقاً لهذه النظرية تظهر المهددات المجتمعية لجائحة كورونا على الأمن المجتمعي من خلال التأثير الذي تمارسه على أفراد المجتمع، فالمهددات المجتمعية لجائحة كورونا تعتبر من الضغوط المباشرة التي تحدث في البيئة المحيطة، وتؤدي إلى الفشل في الوصول إلى تحقيق الأهداف الإيجابية لدى الأفراد.

2- النظرية البنائية الوظيفية:

تتظر البنائية الوظيفية إلى المجتمع كبناء مستقر وثابت نسبياً يتألف من مجموعة من الأنساق الفرعية، وكل منها يؤدي وظيفة يخدم من خلالها النسق العام، وجميع عناصر هذا النسق تهدف في النهاية إلى إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود (الحسن، 2020م، ص99) وتتطلق فكرة البدائية الوظيفية بأنها تقر أن لكل مجتمع بناء يتكون من مجموعة من العناصر والأجزاء وإن لكل منها وظيفة تساعد على ديمومة المجتمع، فالأجزاء التي يتكون منها المجتمع، وإن اختلفت عن بعضها البعض إلا أنها مترابطة ومتساندة مع بعضها من خلال وظائفها الأساسية، وكل جزء يكمل الجزء الآخر، وأي تغيير يطرأ على أحد الأجزاء لابد أن ينعكس على بقية الأجزاء، فالوظائف التي تؤديها المؤسسات في المجتمع هدفها إشباع حاجات الأفراد المنتمين للمجتمع أو حاجات المؤسسات الأخرى وهذه الوظائف قد تكون وظائف كامنة أو ظاهرة بناءة أو هدامة، وبالتالي لابد من وجود نظام تسيير عليه البنى الهيكلية للمجتمع. (إبراهيم، 2021م، ص64)

وبناء على ذلك فإن مهددات الأمن المجتمعي الناتجة عن جائحة كورونا وفقاً لهذه النظرية حدث نتيجة عدم إيجاد توازن بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والتشريعية والتربوية والقضائية حيث انعكس هذا الخلل على بقية أجزاء المجتمع أو قد يكون نتيجة خلل في الأنظمة الوسيطة التي تربط ما بين نسق الدولة الذي يصدر القرارات ويمنح المكافآت والقواعد الشعبية ففقدان التوازن أدى إلى حدوث هذه المهددات.

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

1- أهداف إدارة الأزمات:

تهدف إدارة الأزمات إلى منع وقوع الأزمة كلما أمكن ذلك، ومواجهة الأزمة بكفاءة وفاعلية. وتقليل الخسائر إلى أقل حد ممكن. وتخفيض الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة. وإزالة الآثار النفسية التي تخلفها لدى الموظفين وحتى أسرهم. وتحليل الأزمات والاستفادة منها في منع وقوع الأزمات المشابهة وتكرار حدوثها مرة أخرى. (الزعيبي، 2014م، ص383)

وأشار (العزاوي، 2010م، ص112) إلى أن الأزمة فترة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، ومن أهم أهداف إدارة الأزمة ما يلي:

أ- العمل على عدم حدوث الأزمات من خلال إزالة مسبباتها.

ب- تصميم النمط التنظيمي الفعال لمواجهة الأزمة عند حدوثها وتقليل آثارها.

وتتسم إدارة الأزمات بمجموعة من الخصائص، منها ما يلي:

أ- يتصف علم إدارة الأزمات بصعوبة التطبيق العلمي وزيادة درجة الخطر في تطبيق الحلول خاصة في ظروف بيئة عدم التأكد من النتائج مع الخوف من المستقبل المجهول، إذ إن تجريد الحلول أثناء حدوث الأزمات المالية يجعل الأفكار أكثر تعقيداً وضيقاً عنها من لو كانت في ظروف مادية سليمة ومستقرة.

ب- نقص المعلومات وقلة البيانات التي يحتاج لها المديرون للتعامل مع الأزمات.

ج- إصابة متخذي القرارات بالشتات الفعلي والفكري مع اجتماع الضغوط المالية والعلمية والإنتاجية وكذلك الضغوط النفسية.

د- تتصف بوجود درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة.

أ- أهداف ما قبل وقوع الأزمة:

- وضع آلية للتنبؤ بالأزمات، واكتشاف إشارات للإنذار المبكر.
- ضرورة تحقيق درجة استجابة سريعة وعالية وفعالة لظروف المتغيرات المتسارعة للأزمة بهدف درء أخطارها قبل وقوعها.
- تحليل أنواع الكوارث والأزمات وتصنيفها لتحديد الخطة المناسبة.
- إعداد تصور عام لكيفية مواجهة الأزمات في اقتصاد نامي (محدود الإمكانيات)
- تحديد إجراءات منع التهديد وإعادة النظام والاستقرار.

ب- أهداف أثناء حدوث الأزمة:

- ضرورة التحكم واتخاذ القرارات الحاسمة لمواجهةها وتقليل أضرارها.
- تنظيم الجهود والتنسيق بين محاور الأزمة للتغلب عليها ومواجهتها بأقل خسائر ممكنة وهي أسرع وقت مكن وكفاءة عالية.

ج- أهداف ما بعد الأزمة: (علي، 2015م، ص38)

- توفير الدعم الضروري لإعادة التوازن إلى حالته الطبيعية.
- توثيق كل ما يتعلق بالأزمة ابتداء من بداية ظهورها مروراً بطريقة التفاعل معها وإنهاء بإختفائها.

2- مبادئ إدارة الأزمات: (الصيرفي، 2013م، ص17)

أ- ضرورة التحديد الواضح للهدف من وجود إدارة للأزمات.

ب- الإعداد والتخطيط المسبق للأزمات المحتملة ورصد المتغيرات البيئية المولدة للأزمات مع إعداد سيناريوهات للمواجهة.

ج- إيجاد نظاماً جيداً للاتصال سواء أكان اتصالات داخلية لتؤدي دوراً كبيراً في عملية جمع المعلومات وتحليلها أو خارجية من شأنها أن تعرف الإدارة بالبيئة المحيطة بالأزمة.

د- توفير المعلومات الصحيحة والكافية فالأزمة عادة هي حالة من عدم التأكد ونقص المعلومات يؤدي إلى اتخاذ قرارات سلبية.

هـ- إيجاد القيادة الرشيدة غير الانفعالية والتي يتوافر لها ثقافة إدارية ملائمة وثقافة عامة حتى يمكنها التعامل مع الأزمة بأسلوب علمي.

و- العمل على إعادة النشاط بصورة طبيعية بعد حدوث الأزمة في أقرب وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة.

ز- تحليل وتقييم الأزمات السابقة وكشف أي قصور أو خلل في عملية مواجهتها أو الإعداد لها لمحاولة منع تكرارها مرة أخرى أو تحسين أسلوب الإعداد والمواجهة.

3-وظائف إدارة الأزمات: (الحريري، 2022م، ص42)

هناك مجموعة من الوظائف التي تقوم بها وحدة إدارة الأزمات ويعمل مدير هذه الوحدة جاهداً على تنفيذها وذلك بالتعاون مع أعضاء وموظفي الوحدة، ومن هذه الوظائف التي هي من اختصاص عمل وحدة إدارة الأزمات ما يلي:

أ-مراقبة الأمور والمعاملات والتحركات ورصدها بدقة سواء على المستوى الداخلي للمؤسسة أو على المستوى الخارجي والتمثل بالعملاء والزبائن وتحقيق رغباتهم وطريقة تعاملاتهم.

ب-التركيز على الجهات المنافسة للمؤسسة ومصداقية أهدافها ومخططاتها.

ج-التخطيط السابق والتوقع المسبق والتنبؤ والاستعداد التام لمواجهة الأزمات محتملة الحدوث في المستقبل وذلك بعد مباشرة تنفيذ العمل في المؤسسة. (مسلم، 1997م، ص113)

د-إعداد خطة عمل متكاملة بكل المعلومات والبيانات والأرقام المطلوب معرفتها في حدود الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

هـ-التنظيم للعمليات المالية في المؤسسة وتنظيم الإدارات والعمل على تنسيق الأمور والقرارات الإدارية وتحديد طريقة التواصل مع الإدارات والموظفين.

و-الرقابة والإشراف والمتابعة لكل الأعضاء والموظفين وكذلك العملاء والزبائن والزائرين الخارجيين للمؤسسة.

ز-التدخل المناسب في الوقت المناسب وإجراء العلاج المناسب للأزمات.

ح-التحليل العلمي السريع للأزمات والمشكلات المادية. (عبد اللطيف، 2002م، ص18)

ط-مواجهة الجهات المتسببة في أزمات الشجاعة دون تردد أو نكوص أو خوف.

ي-تدريب الموظفين والعاملين والمديرين على كيفية مواجهة الأزمات وحل المشكلات الإدارية. (الحريري، 2012م، ص 1-52)

4-استراتيجية طريقة تنظيم المجتمع لإدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي بالمجتمع المصري:

أ-الاعتراف بالأزمة وعدم إنكارها هي أولى مراحل إدارتها.

ب- حل الأزمة في مراحلها الأولى وعدم تركها حتى تتضخم.

ج-تجنب العشوائية في حل الأزمات وعدم إتباع سياسة رد الفعل.

د-امتلاك المنظمون الاجتماعيون قدرات عقلية وإبداعية ونسبة عالية تجنباً لعنصر المفاجئة والتهديد وتسارع الأحداث وقلة المعلومات.

هـ-تعرف المنظمون الاجتماعيون على مراحل حل الأزمة وتنفيذها بدقة.

و-تزويد المنظمون الاجتماعيون بالمؤسسات الحكومية بالمهارات والأساليب والمعرفة المطلوبة لإدارة الأزمات من خلال التوعية والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية.

ز-ضرورة توافر التقدم التكنولوجي لدى فريق إدارة الأزمة مثل الحواسيب لجمع وتخزين وتحليل وتصنيف المعلومات.

ح-أن يدرك المنظم الاجتماعي المبدع الأسباب التي تؤدي إلى أزمات داخل المؤسسات الحكومية ومشاركة العاملين معه من أجل تلافي حدوث أزمات.

ط-ابتكار وسائل جديدة ومبدعة من قبل الأفراد الذين يتعاملون مع الأزمات.

ي-دراسة العوامل والأسباب التي أدت للأزمة لاتخاذ إجراءات الوقاية لمنع تكرارها أو حدوث أزمات مشابهة لها.

ك-على المؤسسة القيام بتشكيل فريق لإدارة الأزمات يكون قادراً على حل الأزمات بالطرق الإبداعية.

ل-الاستفادة من دروس الغير من الأزمات التي مرت بها المؤسسات الحكومية لتفادي حدوثها مستقبلاً.

م-أن يكون هناك ديمقراطية القرار لدى الفريق الإداري المبدع لحل الأزمات.

ن-على المؤسسات الحكومية حشد القوى الفعالة للعمل والمشاركة واستغلال كل الموارد المادية والبشرية في تنفيذ الخطة التي توضع من أجل حل الأزمة.

ص- العمل بروح الفريق الواحد، واحترام كل منهم للآخر، والانتماء والولاء للمؤسسة التعليمية من أجل القدرة على حل الأزمات.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:
1- نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة لنمط تحديد العلاقات بين المتغيرات من خلال الوصف والتحديد والتفسير والتحليل الكمي والكيفي لوضع رؤية مستقبلية لإدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي المصري
2- المنهج المستخدم:

المسح الاجتماعي الذي يفيد في الحصول على بيانات كمية ضرورية معتمدة على المنهج الكمي باستخدام الأوزان المرجحة ومتوسطات الاستجابة ومعاملات الارتباط، بالإضافة إلى المنهج الكيفي لتحليل وتفسير هذه الاستجابات والوصول إلى النتائج النهائية ومناقشتها في ضوء نتائج الدراسة.

3- أداة الدراسة:

من خلال إعداد استبانة حول رؤية مستقبلية لإدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي بالمجتمع المصري (أزمة جائحة كوفيد - 19) أنموذجاً، وتم تطبيقها ميدانياً على العاملين بإدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية.

حساب صدق الاستبانة: للتأكد من صدق الاستبانة استخدم الباحث أنواع الصدق التالية: (عبد العال، 1988م، ص70)

أ-الصدق الظاهري: ويقصد بالصدق الظاهري مدى مناسبة الاستبانة ظاهرياً للغرض التي وضعت من أجله، من خلال الفحص المبدئي لمحتوى الاستبانة، وقد راعى الباحث ما يلي:

- وضوح تعليمات الاستبانة.
- صلاحية العبارات التي تهدف الاستبانة لقياسها.
- إمكانية طبع الاستبانة وتطبيقها وتصحيحها وتفسير نتائجها بسهولة ويسر.

ب-صدق المحكمين: حيث عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين من أساتذة الإدارة والخدمة الاجتماعية والمجال الأمني، بهدف التأكد من صدقها، وقد أشار السادة المحكمين إلى بعض الملاحظات تم تعديلها في ضوء آراءهم والتي كان من أهمها تعديل بعض الصياغات، هذا وقد اتفق المحكمون على أن عبارات الاستبانة مناسبة لقياس ما وضعت لقياسه رؤية مستقبلية لإدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي بالمجتمع المصري، هذا وقد

استبقى الباحث على العبارات التي اتفق السادة المحكمون على صلاحيتها بنسبة ٨٠ فأكثر والتي اجمع عليها الخبراء بأنها مناسبة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد تم استخدام معادلة كوبر لحساب نسبة الإتفاق بين المحكمين، وقد بلغت نسبة الإتفاق على الاستبانة ككل (93.00%) وهي نسبة مرتفعة تدل على صلاحية الإستبانة وذلك بعد إجراء التعديلات التي أشار إليها المحكمون والتي تضمنت تعديل في صياغة بعض عبارات الإستبانة، وبذلك فقد أصبحت الإستبانة بعد إجراء تعديلات المحكمين مكونة من (٣٣) عبارة موزعة على أربعة أبعاد كالتالي:

أ-المحور الأول: مقومات الأمن المجتمعي لتهيئة ظروف الحياة الآمنة من الأزمات التي تواجه المجتمع، ويتكون من (20) عبارة.

ب-المحور الثاني: واقع إدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي في ظل أزمة جائحة كورونا ويتكون من (20) عبارة.

ج-المحور الثالث: تهديدات الأمن المجتمعي لإدارة الأزمات في ضوء أزمة جائحة كورونا ويتكون من (30) عبارة.

د-المحور الرابع: التحديات التي تحد من تفعيل دور إدارة الأزمات للقيام بدورها نحو تحقيق الأمن المجتمعي في المجتمع المصري، ويتكون من (10) عبارة.

هـ-المحور الخامس: استراتيجية طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي في المجتمع المصري، ويتكون من (20) عبارة.

و- يتم استجابة المفحوصين على الإستبانة من خلال ثلاث استجابات (موافق - إلى حد ما - غير موافق).

صدق الاتساق الداخلي للإستبانة: تم التحقق من الإتساق للإستبانة من خلال التطبيق الذي تم للإستبانة على البيئة الاستطلاعية التي قوامها (35) من العاملين بإدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد التابع لها

تم حساب معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد والدرجة الكلية للإستبانة وذلك كما يلي:
الجدول (1) يوضح معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بعد من أبعاد الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

معامل الارتباط	أبعاد الإستبانة
**0.732	مقومات الأمن المجتمعي
**0.854	واقع إدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية
**0.821	تهديدات الأمن المجتمعي لإدارة الأزمات

**0.770	التحديات التي تحد من تفعيل دور إدارة الأزمات
**0.871	استراتيجية طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل إدارة الأزمات
0.809	الإستبانة ككل

(**) دالة عند مستوى (0.01)

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية للإستبانة والدرجة الكلية لكل بعد من أبعادها تراوحت ما بين (0.732)، و(0.871) وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).

وبناءً على ما سبق يتضح من الجدولين السابقين أن معاملات الارتباط بين العبارات والدرجة الكلية للإستبانة وكذلك بين الدرجة الكلية لكل بعد والدرجة الكلية للإستبانة كلها دالة عند مستوى (0.01)؛ وهو ما يدل على ترابط وتماسك العبارات والمحور والدرجة الكلية؛ مما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع باتساق داخلي.

حساب ثبات الإستبانة: يعد الثبات من الشروط السيكومترية الهامة التي تعبر عن الدقة في قياس ما يدعى قياسه، وقد تم حساب ثبات الإستبانة بعدة طرق وهي معامل ألفا كرونباخ، وإعادة التطبيق كما يلي:

أ-معامل ألفا كرونباخ: استخدم الباحث هذه الطريقة في حساب ثبات الإستبانة وذلك بتطبيقه على عينة قوامها (35) من العاملين بإدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية من نفس مجتمع عينة البحث الأساسية، ويوضح الجدول (3) معاملات الثبات لكل بعد من أبعاد الإستبانة وكذلك الدرجة الكلية بإستخدام معامل ألفا، وقد كان قيمة معامل ألفا كرونباخ للإستبانة ككل (0.809).

ب-إعادة التطبيق: تم حساب ثبات الإستبانة بطريقة التطبيق وإعادة التطبيق Test-retest، حيث قام الباحث بإعادة تطبيق الإستبانة على عدد (35) مفردة.

الجدول رقم (2)

يوضح معاملات ثبات أبعاد الإستبانة بطريقة إعادة الاختبار

معامل الارتباط	أبعاد الإستبانة
0.865	مقومات الأمن المجتمعي
0.871	واقع إدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية
0.851	تهديدات الأمن المجتمعي لإدارة الأزمات
0.777	التحديات التي تحد من تفعيل دور إدارة الأزمات
0.872	استراتيجية طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل إدارة الأزمات
0.847	الإستبانة ككل

(**) دالة عند مستوى دلالة 0.001

وتدل هذه القيم على أن الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ومن ثم ثبات الإستبانة ككل.
4-مجالات الدراسة:

أ-المجال المكاني: الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء جمهورية مصر العربية قطاع إدارة الأزمات والكوارث - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الرابط: www.idsc.gov.eg.

ب-المجال البشري: العاملين بإدارة الأزمات بمحافظة مصر العربية والتابعة إلى مجلس الوزراء.

ج-المجال الزمني: الفترة من 2022/8/25م حتى 2022/10/22م.

تاسعاً: تحليل وتفسير نتائج الدراسة:
الجدول رقم (3) يوضح خصائص عينة الدراسة

ن=126

م	الفئة	النوع	التكرار	النسبة
1	الجنس	-ذكر	71	56%
		-أنثى	55	44%
2	العمر الزمني	-أقل من 30 عاماً	8	6%
		-من 30 - إلى أقل من 40 عاماً	33	26%
		-من 40 - إلى أقل من 50 عاماً	47	37%
		-أكثر من 50 عاماً	38	31%
3	المؤهل العلمي	-بكالوريوس تجارة	13	10%
		-بكالوريوس تربية	7	5%
		-بكالوريوس خدمة اجتماعية	58	46%
		-ليسانس آداب	37	29%
		-بكالوريوس هندسة	11	10%
4	المجال الوظيفي	-إدارة الرقابة والمتابعة	9	7%
		-إدارة الأزمات	84	66%
		-الشئون القانونية	5	4%
		-التتظيم والإدارة	13	10%
		-الشئون الفنية	15	13%
5	الخبرة في مجال العمل	-أقل من 5 سنوات	9	7%

		-من (5) إلى أقل من 10 سنوات	
		-من (10) إلى أقل من (15) سنة	
		-أكثر من 15 عاماً	
6		-نعم	هل التحقت بدورات تدريبية في مجال إدارة الأزمات
		-لا	
7		-لا أهمية من حضور الدورات التدريبية	سبب عدم حضورك دورات تدريبية
		-قلة الحافز المادي والمعنوي لحضور الدورات	
		-لدى ضيق وقت لذا لا أستطيع حضور الدورات التدريبية	
		-لا تنطبق على شروط حضور الدورات التدريبية	
8		-الأمن المجتمعي والإنساني	محتوى الدورات التدريبية التي حضرتها في مجال إدارة الأزمات
		-إدارة الأزمات والأمن الشامل	
		-استراتيجية مواجهة الأزمات والكوارث	
		-الجمعيات الأهلية والحد من مخاطر الأزمات	
		-التقنية الحديثة في مواجهة الأزمات والكوارث	
		-تكتيكات الحد من مخاطر الأزمات والكوارث	

الجدول التالي يوضح خصائص عينة الدراسة:

- 1- بالنسبة للجنس فقد تبين أن 56% منهم من الذكور، 55% من الإناث.
- 2- بالنسبة للعمر الزمني، فقد تبين أن المرحلة العمرية من 40 إلى أقل من 50 عاماً بنسبة 37%، أكثر من 50 عاماً بنسبة 31%، من 30 إلى أقل من 40 عاماً بنسبة 26%.
- 3- بالنسبة للمؤهل العلمي فقد تبين (46%) بكالوريوس خدمة اجتماعية، 29% من الحاصلين على ليسانس آداب، 10% بكالوريوس تجارة، هندسة.
- 4- بالنسبة للمجال الوظيفي، فقد تبين أن 66% مجالهم الوظيفي في إدارة الأزمات، 13% في الشؤون الفنية، 10% في التنظيم والإدارة.
- 5- الخبرة في مجال العمل، فقد تبين أن 38% منهم أكثر من 15 عاماً، 34% من (10) إلى أقل من (15) سنة، 21% من 5 إلى أقل من 10 سنوات.
- 6- بالنسبة للدورات التدريبية فقد تبين أن 73% لم يلتحقوا في دورات تدريبية في مجال إدارة الأزمات، 34% لم يلتحقوا في دورات تدريبية.

7- بالنسبة لسبب عدم حضور عينة الدراسة لدورات تدريبية فقد تبين من أهم هذه الأسباب هي أنه لا تنطبق على العينة شرط حضور الدورات التدريبية وبنسبة 55.1%، وبنسبة (23.9%) لا أهمية من حضور الدورات التدريبية وبنسبة 55.1%، وبنسبة (23.9%) لا أهمية من حضور الدورات التدريبية، لدى ضيق وقت لذا لا أستطيع حضور الدورات التدريبية وبنسبة 22.8%.

8- بالنسبة لمحتوى الدورات التدريبية التي حضرها عينة الدراسة في مجال إدارة الأزمات، فقد تبين أنه تم إعداد دورات تدريبية في مجال الجمعيات الأهلية والحد من مخاطر الأزمات 26.4%، الأمن المجتمعي والإنساني بنسبة 20.5%، وفي مجال إدارة الأزمات والأمن الشامل 17.6%، استراتيجيات مواجهة الأزمات والكوارث وبنسبة 14.7%.

الجدول رقم (4) يوضح أبعاد الأمن المجتمعي لتهيئة ظروف الحياة المستقرة في المجتمع

ن=126

م	العبرة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	الحفاظ على الكيان السياسي وتحقيق أعلى درجات من الاستقرار للمجتمع	42	27	57	237	1.8	62.6%	9
2	ممارسة حرية التعبير عن الرأي وفق القوانين والأنظمة لتحقيق أعلى درجات من العدالة والمساواة	23	36	67	208	106	55%	10
3	توفير وسائل العيش الكريم وتلبية الاحتياجات الأساسية ورفع مستوى الخدمات	78	22	26	304	2.4	80.4%	7
4	تحسين ظروف المعيشة وإيجاد فرص عمل للجميع ومحاربة الفقر	86	17	23	315	2.5	83.3%	6
5	تطوير القدرات والهارات من خلال البرامج التربوية والدورات الهادفة	59	24	43	268	2.1	70.8%	8
6	توفير الأمن للمواطنين بقدر ينمي لديهم شعوراً بالإنتماء والولاء لوطنهم	92	6	28	3.6	2.5	83.5%	5
7	مراعاة أوضاع الفئات المهمشة في المجتمع وتهيئة حالة من التكيف والتوازن الأسري	107	8	11	348	2.7	92%	1

4	%86.2	2.5	326	23	6	97	مكافحة الجريمة والسعي إلى إيجاد بيئة آمنة وسليمة للعيش المشترك للجميع	8
2	%89.6	2.6	339	1	37	88	حماية الفئات الأكثر عرضة للعنف مثل النازحين الأطفال والنساء	9
3	%88.8	2.6	336	14	14	98	تعزيز الصحة المجتمعية من خلال توفير كل الوسائل والخدمات للشئون الصحية	10

الجدول رقم (4) يوضح أبعاد الأمن الاجتماعي لتهيئة ظروف الحياة المستقرة في المجتمع، فقد تبين أهم هذه الأبعاد وفي المرتبة الأولى وبنسبة 92% مراعاة أوضاع الفئات المهمشة في المجتمع وتهيئة حالة من التكيف والتوازن الأسري، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 89.6% حماية الفئات الأكثر عرضة للعنف مثل النازحين الأطفال والنساء، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 88.8% تعزيز الصحة المجتمعية من خلال توفير كل الوسائل والخدمات للشئون الصحية، وهذا ما أشارت عليه دراسة (Buzart, 2022)، كما أكدته دراسة (Saleh, 2020) ودراسة (وناسي، 2022م) حيث أكدوا على أن للأبعاد المرتبطة بالأمن المجتمعي لها علاقة بتهيئة ظروف الحياة المستقرة في المجتمع خصوصاً في وقت الأزمات والكوارث.

الجدول رقم (5) يوضح مقومات الأمن المجتمعي لتهيئة ظروف الحياة الآمنة من الأزمات التي تواجه المجتمع

ن=126

الترتيب	القوة النسبية	الوزن المرجح	مجموع الأوزان	الاستجابات			العبرة	م
				موافق	إلى حد ما	غير موافق		
4	%87.3	2.6	330	20	8	98	التماسك والانسجام الاجتماعي بين أفراد المجتمع من خلال الانتماء للوطن والمجتمع	1
10	%80.9	2.4	306	19	34	73	وجود جهاز قضائي عادل ومستقل وقادر على تطبيق القوانين والأنظمة التشريعية	2
5	%87	2.6	329	9	31	86	وجود أجهزة منية قادرة على حفظ العدالة المجتمعية في وقت الأزمات وإشاعة الطمأنينة لدى أفراد المجتمع	3

9	%81.2	2.4	307	17	37	72	وجود مؤسسات تربية تساهم بفاعلية في تنفيذ سياسة التربية الدينية والمدنية	4
3	%89.9	2.6	340	13	12	101	المساهمة في تحقيق المدخل الوقائي للأفراد من الجريمة والعنف والانحراف خصوصاً وقت الأزمات	5
1	%96.8	2.9	366	3	6	117	ضمان الحاجة إلى الغذاء لتحقيق الرفاه الاقتصادي والأمن الاجتماعي للمواطنين	6
7	%83.8	2.5	317	28	5	93	نبذ الغلو ورفع الحرج ودعم الوسطية للوقاية من الانحراف والتطرف الفكري	7
6	%85.4	2.5	323	16	23	87	التواد والتراحم كالجسد الواحد يعضد بعضه بعضاً بين أفراد المجتمع	8
8	%83.5	2.5	316	8	46	72	محاربة الشائعات التقليدية والإلكترونية لدورها في إلحاق الضرر بالدولة وأمنها الوطني	9
2	%93.1	2.7	352	5	16	105	الشعور بالمسؤولية للمواطنين لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع	10

الجدول رقم (5) يوضح مقومات الأمن المجتمعي لتهيئة ظروف الحياة الآمنة من الأزمات التي تواجه المجتمع، وجاءت في المرتبة الأولى وبنسبة 96.8% ضمان الحاجة إلى الغذاء لتحقيق الرفاه الاقتصادي والأمن الاجتماعي للمواطنين، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 93.1% الشعور بالمسؤولية للمواطنين لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، المرتبة الثالثة وبنسبة 89.9% المساهمة في تحقيق المدخل الوقائي للأفراد من الجريمة والعنف والانحراف خصوصاً وقت الأزمات.

وهذه النتيجة تتفق مع ما أشارت عليه دراسة (Ivanov, 2020) وأيضاً ما أكدت عليه دراسة (Pauls, 2019) على اعتبار أن مقومات الأمن المجتمعي تسهم في تهيئة ظروف الحياة الآمنة من الأزمات والكوارث التي تواجه المجتمع.

الجدول رقم (6) يوضح أهداف إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي

ن=126

م	العبرة	الاستجابات	مجموع	الوزن	القوة	الترتيب
---	--------	------------	-------	-------	-------	---------

	موافق	إلى حد ما	غير موافق	الأوزان	المرجح	النسبية	
1	99	14	13	338	2.6	%89.4	5 وضع قائمة بالتهديدات والمخاطر المحتملة ووضع أولويات لها حسب أهميتها والتي قد تؤثر على الأمن المجتمعي
2	82	16	28	306	2.4	%80.6	10 تجنب المفاجأة المصاحبة لحدوث أزمات عن طريق المتابعة المستمرة لتحقيق الأمن المجتمعي
3	104	17	5	351	2.7	%92.8	3 اكتشاف إشارات الإنذار المبكر وضمان توصيلها لمتخذي القرار في الوقت المناسب لإتخاذ إجراءات مضادة
4	112	13	1	363	2.8	%96	2 وضع خطة الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع حدوث الأزمات التي تؤثر على الأمن المجتمعي
5	88	27	11	329	2.6	%87	7 تحليل نواحي القوة والضعف في عملية المنع والمواجهة لتقويم أداء الأجهزة المختلفة
6	93	18	15	330	2.6	%87.3	6 حسن استغلال الوقت المتاح للمواجهة عن طريق تقليل الوقت اللازم لإتخاذ القرار المناسب لحماية الأمن المجتمعي
7	118	2	6	364	2.8	%96.2	1 محاولة القضاء على قدر كبير من العشوائية وانفعال اللحظة التي عادة ما يصاحب الأزمات
8	109	7	10	351	2.7	%92.8	4 الاستغلال الجيد للموارد المتاحة وضمان سرعة توجيهها للتعامل مع الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي
9	94	12	20	326	2.5	%86.2	8 القدرة على التعامل مع الأزمة بأسلوب المبادرة وليس برد الفعل للأزمة
10	86	11	29	309	2.4	%81.7	9 استخلاص الدروس المستفادة من

الأزمات السابقة وتحسين طرق
مواجهتها مستقبلاً

الجدول رقم (6) يوضح أهداف إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي، وجاءت أهم هذه الأهداف وفي المرتبة الأولى وبنسبة 96.2% محاولة القضاء على قدر كبير من العشوائية وانفعال اللحظة التي عادة ما يصاحب الأزمات، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 96% وضع خطة الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع حدوث الأزمات التي تؤثر على الأمن المجتمعي، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 92.8% اكتشاف إشارات الإنذار المبكر وضمان توصيلها لمتخذي القرار في الوقت المناسب لإتخاذ إجراءات مضادة.

وانفقت آراء عينة الدراسة حول أهداف إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي المصري مع نتائج دراسة (Adms, 2022)، ودراسة (Council, 2022)، وإن اختلفت مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (الليحاني، 2020م) ودراسة (العشري، 2021م) خصوصاً وأن هذه الدراسة تم تطبيقها على المؤسسات التربوية.

الجدول رقم (7) يوضح واقع إدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي في ظل جائحة كورونا

ن=126

م	العبرة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	توجد خطط مسبقة للأزمة بالمؤسسة الحكومية يمكن استخدامها وتطبيقها حال حدوث الأزمة	32	11	83	201	1.5	53.1%	7
2	تساعد الخطط الموجودة لإدارة الأزمة على تجاوز الأزمة نحو تحقيق الأهداف المخطط لها	31	7	88	195	1.5	51.5%	9
3	تهتم المؤسسة الحكومية بالمشورات المسبقة لحدوث الأزمة مما يساعدها على وضع خطط المواجهة	52	23	51	253	2.00	66.9%	4
4	لدى المؤسسة الحكومية خطط بديلة تستخدمها في إدارة الأزمة بفعالية ويسهم هذا في تحقيق أهدافها	38	6	82	2.8	1.6	55%	6

8	52.9%	1.5	200	87	4	35	5	تتميز خطة إدارة الأزمة بالمؤسسة الحكومية بالمرونة وسهولة فهمها وتطبيقها
1	93.6%	2.8	354	8	56	78	6	تقوم المؤسسة الحكومية بمتابعة تطورات الأزمة لتحقيق أهدافها وخططها
2	88.8%	2.6	336	14	14	98	7	يتم الاهتمام بتفعيل المشاركة المجتمعية والعمل التطوعي لمواجهة الأزمات
10	36.2%	1.00	137	117	7	2	8	المؤسسة دائمة الإطلاع على التجارب والخبرات الإقليمية والعالمية ذات العلاقة بإدارة الأزمات
5	65.6%	1.9	248	47	36	43	9	تقيم المؤسسة بتنفيذ برامج توعية وإرشاد للمواطنين حول الأزمات وكيفية التعامل معها
3	79.6%	2.3	301	7	63	56	10	توجد فرق عمل للتصدي للأزمات من خلال الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها

الجدول السابق يوضح واقع إدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي في ظل جائحة كورونا، فقد جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة 93.6% تقوم المؤسسة الحكومية بمتابعة تطورات الأزمة لتحقيق أهدافها وخططها، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 88.8% يتم الاهتمام بتفعيل المشاركة المجتمعية والعمل التطوعي لمواجهة الأزمات، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 79.6% توجد فرق عمل للتصدي للأزمات من خلال الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (بن عربي يحيى، 2020م)، ونتائج دراسة (المزروعى، 2020م)، كما أكدت واقع إدارة الأزمات في بعض المجتمعات والدول نتائج دراسة (التايب، 2021م).

الجدول رقم (8) يوضح دور المؤسسات الحكومية في إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري
ن=126

الترتيب	القوة النسبية	الوزن المرجح	مجموع الأوزان	الاستجابات			العبرة	م
				موافق	إلى حد ما	غير موافق		
8	54.2%	1.6	205	75	23	28	1	تستخدم المؤسسة التقنيات الحديثة أثناء الأزمة ويسهم ذلك إيجابياً في جودة إدارة

							الأزمة
3	%74.8	2.2	283	14	67	45	توجد قاعدة بيانات متكاملة تستخدم أثناء إدارة الأزمة
5	%63.4	1.9	240	43	52	31	تتخذ القرارات الإدارية أثناء إدارة الأزمة وفق المنهج العلمي
7	%55.2	1.6	209	76	17	33	يتم تطبيق أبعاد الجودة الشاملة في إدارة الأزمة
10	%51.8	1.5	196	77	28	21	تحديث وتجديد المعلومات والبيانات المرتبطة بالأزمة بشكل دوري
4	%69.5	2.00	263	45	25	56	تلتزم المؤسسة بشكل فعال في برامج المسؤولية المجتمعية في كافة المجالات
1	%87.3	2.6	330	19	10	97	يشارك فريق العمل بالمؤسسة بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع
9	%53.9	1.6	204	80	14	32	يتم توزيع النشرات والدوريات لإطلاع المجتمع على أنشطة المؤسسة لإدارة الأزمات
2	%85.7	2.5	324	6	42	78	توجد شراكات مجتمعية للمؤسسة مع مؤسسات حكومية للحد من مخاطر الأزمات
6	%61.3	1.8	232	65	16	45	يشارك فريق العمل بالمؤسسة في كافة برامج المؤسسات المجتمعية للحد من مخاطر الأزمات

الجدول السابق يوضح دور المؤسسات الحكومية في إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي فقد جاءت أهم هذه الأدوار وفي المرتبة الأولى وبنسبة 87.3% يشارك فريق العمل بالمؤسسة بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 85.7% توجد شراكات مجتمعية للمؤسسة مع مؤسسات حكومية للحد من مخاطر الأزمات، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 74.8% توجد قاعدة بيانات متكاملة تستخدم أثناء إدارة الأزمة، ولقد أوضحت نتائج العديد من الدراسات السابقة دور المؤسسات الحكومية في إدارة الأزمات منها (Saleh, 2020)، ودراسة (Paul, 2019)، كما أكدت قراءة (كشك، 2020م)، على أن للمؤسسات الحكومية دور هام وفعال في إدارة الأزمات.

الجدول رقم (9) يوضح مهددات الأمن المجتمعي لإدارة الأزمات في ضوء أزمة جائحة كورونا
ن=126

م	العبرة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
أولاً: مهددات الأمن الاجتماعي:								
1	أسهمت أزمة كورونا في استبدال الأفراد للوسائل التقنية في التواصل الاجتماعي بدلاً من التواصل التقليدي	113	2	11	354	2.8	%93.6	1
2	تأثر مستوى التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع سلباً بسبب أزمة كورونا	101	11	14	339	2.6	%89.6	2
3	ضاعفت أزمة كورونا الفجوة بين الأفراد في التوافق على القيم السلوكية الواحدة	83	6	37	298	2.3	%78.8	5
4	تراجع إلتزام الأفراد بالتقاليد والعادات الاجتماعية المتوارثة في المجتمع	94	5	27	319	2.5	%84.3	3
5	التأثير السلبي على القيم الأخلاقية التي تحفظ التعايش الاجتماعي السلمي في المجتمع	86	13	27	311	2.4	%82.2	4
ثانياً: مهددات الأمن الاقتصادي:								
1	ازدياد معدلات البطالة في المجتمع بسبب أزمة كورونا	121	2	3	370	2.9	%97.8	1
2	ساهمت في ارتفاع أسعار السلع والخدمات والأمن الغذائي في المجتمع	109	4	13	348	2.7	%92	2
3	ساعدت الأزمة على تضرع أصحاب الشركات لتخفيض رواتب العاملين لديهم	107	2	17	342	2.7	%90.4	4
4	ساهمت أزمة كورونا في ازدياد معدلات الفقر في المجتمع	83	47	4	347	2.7	%91.7	3
5	اضطرارا الحكومة لخفض الضرائب والرسوم على السلع والخدمات الأساسية للمواطن	98	4	24	326	2.5	%86.2	5

ثالثاً: المهددات الأمنية:							
3	%83	2.4	314	29	6	91	1 تأخر تلبية الأجهزة الأمنية لبلاغات الأفراد ومشاكلهم الاعتيادية
5	%78	2.3	295	33	17	76	2 توتر العلاقة بين رجل الأمن والمواطنين جراء قيام رجال الأمن بواجباتهم للحد من تبعات الأزمة
1	%86.7	2.6	328	21	8	97	3 ازدياد معدلات الجرائم الأسرية كالعنف الأسري في المجتمع
4	%82	2.4	310	26	16	84	4 ظهور أنماط جديدة للجرائم لم تكن ظاهرة في المجتمع من قبل
2	%85.7	2.5	324	23	8	95	5 خفض التزام بعض الأفراد بالقوانين والأنظمة في ظل أزمة كورونا
رابعاً: المهددات الفكرية:							
4	%86.2	2.5	326	20	12	94	1 تعميق الفجوة الفكرية المعرفية بين الشباب وكبار السن في المجتمع
5	%79.6	2.3	301	33	11	82	2 خفض المهارات والقدرات الذهنية لدى العاملين في المؤسسات والمراكز التقنية
3	%89.9	2.6	340	15	8	103	3 خفض الأنشطة الثقافية والعلمية في المجتمع
2	%93.1	2.7	352	12	2	112	4 زادت الأخطار المترتبة من الشائعات على فكر الأفراد في المجتمع
1	%98.9	2.9	374	1	2	123	5 استبدال التعليم التقليدي بالتعليم عن بعد بسبب التأثير بأزمة كورونا

الجدول رقم (9) يوضح مهددات الأمن المجتمعي لإدارة الأزمات في ضوء أزمة جائحة كورونا فقد

جاءت كما يلي:

1-مهددات الأمن الاجتماعي:

في المرتبة الأولى وبنسبة 93.6% أسهمت أزمة كورونا في استبدال الأفراد للوسائل التقنية في التواصل الاجتماعي بدلاً من التواصل التقليدي، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 89.6% تأثر مستوى التكافل

الاجتماعي بين أفراد المجتمع سلباً بسبب أزمة كورونا، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 84.3% تراجع إلتزام الأفراد بالتقاليد والعادات الاجتماعية المتوارثة في المجتمع.

2-مهددات الأمن الاقتصادي:

جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة 97.8% ازدياد معدلات البطالة في المجتمع بسبب أزمة كورونا، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 92% ساهمت في ارتفاع أسعار السلع والخدمات والأمن الغذائي في المجتمع، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 91.7% ساهمت أزمة كورونا في ازدياد معدلات الفقر في المجتمع.

3-المهددات الأمنية:

فقد جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة 86.7% ازدياد معدلات الجرائم الأسرية كالعنف الأسري في المجتمع، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 85.7% خفض إلتزام بعض الأفراد بالقوانين والأنظمة في ظل أزمة كورونا.

4-المهددات الفكرية:

فقد جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة 98.9% استبدال التعليم التقليدي بالتعليم عن بعد بسبب التأثير بأزمة كورونا، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 93.1% زادت الأخطار المترتبة من الشائعات على فكر الأفراد في المجتمع، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 89.9% خفض الأنشطة الثقافية والعلمية في المجتمع.

وقد اتفقت آراء عينة الدراسة حول هذه المهددات مع العديد من الدراسات السابقة ومنها دراسة (Adms, 2022)، ودراسة (التايب، 2021م)، ودراسة (عسيري، 2022م) لذا يجب أن تحرص كافة

المؤسسات الحكومية على الحد من مخاطر هذه المهددات التي تؤثر سلباً على الأمن المجتمعي.

الجدول رقم (10) يوضح التحديات التي تحد من تفعيل دور إدارة الأزمات للقيام بدورها نحو تحقيق الأمن المجتمعي المصري

ن=126

الترتيب	القوة النسبية	الوزن المرجح	مجموع الأوزان	الاستجابات			العبرة	م
				موافق	إلى حد ما	غير موافق		
2	86.2%	2.5	326	20	12	94	القصور في فهم مكامن الخطر المرتبط بالأزمة واتجاهاتها وأهدافها وتأثيرها على الأمن المجتمعي المصري	1
3	81.4%	2.4	308	27	16	83	التحقق من دقة ومصداقية البيانات والمعلومات من قبل العمل بإدارة الأزمات	2
5	76.7%	2.3	290	23	42	61	يهتم فريق العمل بالجهود التي يبذلها	3

							متخذو القرار نحو إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي	
6	%76.4	2.2	289	38	13	75	التنسيق والتعاون بين المؤسسات الحكومية للحد من تأثير الأزمات على الأمن المجتمعي	4
9	%58.7	1.7	222	72	12	42	الاهتمام بسياسة التأهيل والتدريب لفريق العمل بمجال إدارة الأزمات للحد من مخاطرها على الأمن المجتمعي	5
4	%78.3	2.3	296	19	44	63	وجود تحديد واضح للمهام والمسئوليات لفريق العمل بإدارة الأزمات لضمان جودة الأداء بها	6
7	%75.9	2.2	287	20	51	55	احتكار المعلومات الخاصة بالتنبؤ بالأزمات في مراكز وجهات معنية دون غيرها	7
10	%55.5	1.6	210	73	22	31	محدودية استخدام أنظمة الاتصال الحديثة للتصدي للأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي	8
8	%72.2	2.1	273	2	53	47	القدرة في تشخيص دقة المعلومات ومصدرها في الحالات المتعلقة بالأزمات لارتباطها بالأمن المجتمعي	9
1	%87.3	2.6	330	8	32	86	تحجيم دور القيادات الإدارية متخذي القرار أثناء حدوث الأزمات وتأثير ذلك على الأمن المجتمعي المصري	10

الجدول السابق يوضح التحديات التي تحد من تفعيل دور إدارة الأزمات للقيام بدورها في تحقيق الأمن المجتمعي في المجتمع المصري، فقد جاءت أهم هذه التحديات وفي المرتبة الأولى وبنسبة %87.3 تحجيم دور القيادات الإدارية متخذي القرار أثناء حدوث الأزمات وتأثير ذلك على الأمن المجتمعي المصري، وفي المرتبة الثانية وبنسبة %86.2 القصور في فهم مكامن الخطر المرتبط بالأزمة واتجاهاتها وأهدافها وتأثيرها على الأمن المجتمعي المصري، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة %81.4 التحقق من دقة ومصداقية البيانات والمعلومات من قبل العمل بإدارة الأزمات، وأكدت ذلك نتائج دراسة

(Buzert, 2020)، ودراسة (Who, 2020) من هنا يجب مواجهة هذه التحديات لتوافق العديد من الدراسات السابقة على ذلك بالإضافة لآراء عينة الدراسة.
الجدول رقم (11) يوضح آليات طريقة تنظيم المجتمع في نجاح إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري

ن=126

م	العبرة	الاستجابات			مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب
		موافق	إلى حد ما	غير موافق				
1	القدرة على حشد الموارد المتاحة وتعبئتها لإدارة الأزمات ذات العلاقة بالأمن المجتمعي	94	5	27	319	2.5	84.3%	10
2	توفير نظام اتصال حديث ذات تقنية عالية تتسم بالكفاءة والفاعلية بإدارة الأزمات	107	11	8	351	2.7	92.8%	7
3	وجود نظم إنذار مبكر تتسم بالكفاءة والاستعداد الدائم لمواجهة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري	112	6	8	356	2.8	94.1%	6
4	الاهتمام بعنصر الوقت وإنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالأزمة	121	1	4	369	2.9	97.6%	3
5	تنمية وعي فريق العمل بإدارة الأزمات بآليات المواجهة قبل وأثناء وبعد الأزمة لضمان تحقيق الأمن المجتمعي	105	5	16	341	2.7	90.2%	8
6	اهتمام كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بدراسة الأزمات وتأثيرها على الأمن المجتمعي المصري	122	1	2	370	2.9	97.8%	2
7	الاستفادة من التجارب المحلية والإقليمية والعالمية في مجال إدارة الأزمات والأمن المجتمعي المصري	98	12	16	334	2.6	88.3%	9
8	اعتماد نموذج استراتيجي في ضوء طريقة تنظيم المجتمع لإدارة الأزمات	124	1	1	375	2.9	99.2%	1

لتحقيق الأمن المجتمعي المصري								
4	%96.2	2.8	364	5	4	117	9	الاهتمام باستراتيجية التحول الرقمي في إدارة الأزمات المساهمة في الأمن المجتمعي المصري
5	%95.2	2.8	360	8	2	116	10	توفير البنية التحتية التقنية لتسهيل عمل إدارة الأزمات المستقبلية للحفاظ على الأمن المجتمعي المصري

الجدول رقم (11) يوضح آليات نجاح إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي في المجتمع المصري، فقد جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة %99.2 اعتماد نموذج استراتيجي في ضوء طريقة تنظيم المجتمع لإدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي، وفي المرتبة الثانية وبنسبة %97.8 اهتمام كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بدراسة الأزمات وتأثيرها على الأمن المجتمعي، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة %97.6 الاهتمام بعنصر الوقت وإنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالأزمة.

الجدول رقم (12) يوضح استراتيجية طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل إدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي المصري

ن=126

الترتيب	القوة النسبية	الوزن المرجح	مجموع الأوزان	الاستجابات			العبرة	م
				موافق	إلى حد ما	غير موافق		
5	%97.8	2.9	370	1	6	119	قيام المنظم الاجتماعي بتوعية فريق العمل بإدارة الأزمات بالإعتراف بالأزمة وعدم إنكارهما	1
2	%98.9	2.9	374	1	2	123	أن يحرص المنظم الاجتماعي على حث فريق العمل بتجنب العشوائية في حل الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري	2
4	%98.1	2.9	371	2	3	121	يتعاون المنظم الاجتماعي في تشكيل فريق العمل ليكون قادراً على حل الأزمات بالطرق المهنية	3
1	%99.2	2.9	375	1	1	124	مشاركة المنظم الاجتماعي في دراسة	4

							العوامل التي أدت للأزمة لاتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع تكرارها	
7	%93.6	2.8	354	6	12	108	الاستفادة من دروس الغير من الأزمات التي تمر في المجتمع لتفادي حدوثها مستقبلاً	5
6	%95.7	2.8	362	7	2	117	تدريب فريق العمل على تكنيكات وآليات طريقة تنظيم المجتمع في مواجهة الأزمات	6
10	%86.2	2.5	326	24	4	98	امتلاك قدرات عقلية وإبداعية تسهم في معاونة فريق العمل لمواجهة الأزمات	7
9	%88.3	2.6	334	21	2	106	التشبيك مع المؤسسات المجتمعية ذات العلاقة بالأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري	8
8	%92.5	2.7	350	11	6	109	التنسيق والتعاون مع المؤسسات غير الحكومية للاستفادة من خبراتها في مجال الحد من مخاطر الأزمات	9
3	%98.6	2.9	373	2	1	123	أن يقوم المنظم الاجتماعي بابتكار وسائل حديثة ومبدعة بمشاركة فريق العمل الذين يتعاملون مع الأزمات	10

الجدول السابق يوضح استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل إدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي في المجتمع المصري، فقد جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة 99.2% مشاركة المنظم الاجتماعي في دراسة العوامل التي أدت للأزمة لاتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع تكرارها، وفي المرتبة الثانية وبنسبة 98.9% أن يحرص المنظم الاجتماعي على حث فريق العمل بتجنب العشوائية في حل الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي، وفي المرتبة الثالثة وبنسبة 98.6% أن يقوم المنظم الاجتماعي بابتكار وسائل حديثة ومبدعة بمشاركة فريق العمل الذين يتعاملون مع الأزمات.

عاشراً: النتائج العامة والإجابة على تساؤلات الدراسة:
الإجابة على التساؤل الأول ومفاده:

- ما مقومات الأمن المجتمعي لتهيئة ظروف الحياة الآمنة من الأزمات التي تواجه المجتمع المصري؟

وقد جاءت الإجابة على هذا التساؤل كما يلي:

1-أبعاد الأمن المجتمعي لتهيئة ظروف الحياة المستقرة في المجتمع المصري:

أ-مراعاة أوضاع الفئات المهمشة في المجتمع تهيئة حالة من التكيف والتوازن الأسري.

ب-حماية الفئات الأكثر عرضة للعنف مثل النازحين والأطفال والنساء.

ج-تعزيز الصحة المجتمعية من خلال توفير كل الوسائل والخدمات للشئون الصحية.

2-مقومات الأمن المجتمعي لتهيئة ظروف الحياة الآمنة من الأزمات التي تواجه المجتمع المصري:

أ-ضمان الحاجة على الغذاء لتحقيق الرفاه الاقتصادي والأمن الاجتماعي للمواطنين.

ب-الشعور بالمسئولية للمواطنين لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ج-المساهمة في تحقيق المدخل الوقائي للأفراد من الجريمة والعنف والانحراف خصوصاً وقت

الأزمات.

الإجابة على التساؤل الثاني ومفاده:

-ما واقع إدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي في ظل جائحة كورونا -

؟19

وجاءت الإجابة على هذا التساؤل كما يلي:

1-أهداف إدارة الأزمات على المؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي المصري:

أ-محاولة القضاء على قدر كبير من العشوائية وانفعال اللحظة التي عادة ما يصاحب الأزمات.

ب-وضع خطة الإجراءات الوقائية اللازمة لمنع حدوث الأزمات التي تؤثر على المجتمع المصري.

ج-اكتشاف إشارات الإنذار المبكر وضمان توصيلها لمتخذي القرار في الوقت المناسب لإتخاذ

إجراءات مضادة.

2-واقع إدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي في ظل جائحة كورونا:

أ-تقدم المؤسسة الحكومية بمتابعة تطورات الأزمة لتحقيق أهدافها وخططها.

ب-يتم الاهتمام بتفعيل المشاركة المجتمعية والعمل التطوعي لمواجهة الأزمات.

ج-توجد فرق عمل للتصدي للأزمات من خلال الإجراءات الوقائية لمنع حدوثها.

الإجابة على التساؤل الثالث ومفاده:

-ما مهددات الأمن المجتمعي لإدارة الأزمات في ضوء أزمة جائحة كورونا؟

وجاءت الإجابة على هذا التساؤل كما يلي:

1- دور المؤسسات الحكومية في إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري:

أ- يشارك فريق العمل بالمؤسسة بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع.

ب- توجد شركات مجتمعية للمؤسسة مع مؤسسات حكومية للحد من مخاطر الأزمات.

ج- توجد قاعدة بيانات متكاملة تستخدم أثناء إدارة الأزمة.

2- مهددات الأمن المجتمعي لإدارة الأزمات في ضوء أزمة جائحة كورونا:

أ- مهددات الأمن الاجتماعي:

• أسهمت أزمة كورونا في استبدال الأفراد للوسائل التقنية في التواصل الاجتماعي بدلاً من التواصل التقليدي.

• تأثر مستوى التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع سلباً بسبب أزمة كورونا.

• تراجع إلتزام الأفراد بالتقاليد والعادات الاجتماعية المتوارثة في المجتمع.

ب- مهددات الأمن الاقتصادي:

• ازدياد معدلات البطالة في المجتمع بسبب أزمة كورونا.

• ساهمت في ارتفاع أسعار السلع والخدمات والأمن الغذائي في المجتمع.

• ساهمت أزمة جائحة كورونا في ازدياد معدلات الفقر في المجتمع.

ج- المهددات الأمنية:

• ازدياد معدلات الجرائم الأسرية كالعنف الأسري في المجتمع.

• خفض إلتزام بعض الأفراد بالقوانين والأنظمة في ظل أزمة كورونا.

• تأخر تلبية الأجهزة الأمنية لبلاغات الأفراد ومشاكلهم الاعتيادية.

د- المهددات الفكرية:

• استبدال التعليم التقليدي بالتعليم عن بعد بسبب التأثير بأزمة كورونا.

• زادت الأخطاء المترتبة من الشائعات على فكر الأفراد في المجتمع.

• خفض الأنشطة الثقافية والعلمية في المجتمع.

الإجابة على التساؤل الرابع ومفاده:

- ما التحديات التي تحد من تفعيل دور إدارة الأزمات للقيام بدورها نحو تحقيق الأمن المجتمعي في

المجتمع المصري؟

وجاءت الإجابة على هذا التساؤل كما يلي:

-التحديات التي تحد من تفعيل دور إدارة الأزمات للقيام بدورها نحو تحقيق الأمن المجتمعي المصري.

وجاءت الإجابة كما يلي:

أ-تحجيم دور القيادات الإدارية متخذي القرار أثناء حدوث الأزمات وتأثير ذلك على الأمن المجتمعي المصري.

ب-القصور في فهم مكامن الخطر المرتبط بالأزمة واتجاهاتها وأهدافها وتأثيرها على الأمن المجتمعي المصري.

ج-التحقق من دقة ومصداقية البيانات والمعلومات من قبل فريق العمل بإدارة الأزمات.

الإجابة على التساؤل الخامس ومفاده:

-ما استراتيجية طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري؟
وجاءت الإجابة كما يلي:

1-آليات طريقة تنظيم المجتمع في نجاح إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري:

أ-اعتماد نموذج استراتيجي في ضوء طريقة تنظيم المجتمع لإدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري.

ب-اهتمام كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية بدراسة الأزمات وتأثيرها على الأمن المجتمعي المصري.

ج-الاهتمام بعنصر الوقت وإنشاء قاعدة شاملة ودقيقة من المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالأزمة.

2-استراتيجية طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل إدارة الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري:

أ-مشاركة المنظم الاجتماعي في دراسة العوامل التي أدت للأزمة لإتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع تكرارها.

ب-أن يحرص المنظم الاجتماعي على حث فريق العمل بتجنب العشوائية في حل الأزمات لتحقيق الأمن المجتمعي المصري.

ج-أن يقوم المنظم الاجتماعي بابتكار وسائل حديثة ومبدعة بمشاركة فريق العمل الذين يتعاملون مع الأزمات.

الحادي عشر: مستقبلية لإدارة الأزمات بالمؤسسات الحكومية لتحقيق الأمن المجتمعي المصري:

1-الأسس التي يعتمد عليها التصور المقترح:

أ-وضع قائمة بالتهديدات المحتملة ووضع أولويات لها حسب أهميتها.

ب- المتابعة المستمرة لمصادر التهديد المحتملة واكتشاف إشارات الإنذار المبكر.

ج- وضع خطط الطوارئ ونظم الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية اللازمة لمحاولة منع حدوث هذه المخاطر.

د- تحديد خطة الاتصالات مع الأطراف المعنية وأساليب استعادة النشاط والعودة للأوضاع الطبيعية.

هـ- تطوير أساليب التعلم وتحليل نواحي القوة والضعف فى عملية التعايش لتقويم أداء الأجهزة المختلفة.

و- حسن إستغلال الوقت المتاح للتعايش واستخدام إجراءات الوقاية مما يعمل علي تقليل الوقت اللازم للقضاء علي هذه الأزمة.

ز- محاولة القضاء على قدر كبير من التخبط والعشوائية وانفعال اللحظة في ظل التعايش مع هذه الأزمة.

ح- الاستغلال الكفء للموارد المتاحة وضمان سرعة توجيهها للتعايش مع الأزمة وإقتناص الفرص التي طرحتها الأزمة.

ط- القدرة على التعامل مع الأزمة بأسلوب المبادرة وليس برد الفعل لأنه توفر معلومات عنها وانتهى عنصر المفاجأة.

ي- استخلاص الدروس المستفادة من هذه الأزمة وتحسين طرق مواجهة أزمات شبيهه مستقبلاً.

2- أهداف الرؤية المستقبلية:

يمكن تحديد الأهداف الرئيسية لمركز إدارة الأزمات والكوارث لتحقيق الأمن المجتمعي المصري

على النحو التالي:

أ- تحقيق الاستجابة الفورية في الحالات الطارئة، والتنسيق بين الجهات المعنية على مستوى المحافظة، وتنسيق الموارد وضمان حسن استغلالها لتحقيق الأمن المجتمعي المصري.

ب- تأسيس البنية المعلوماتية والتكنولوجية المتكاملة للمحافظة في مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر والإسهام في بناء نظام للإنذار المبكر للمساهمة في تعزيز الأمن المجتمعي.

ج- إعداد الخطط والسيناريوهات التنفيذية للمحافظة فى مجال إدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر التي تهدد الأمن المجتمعي المصري.

3- مهام مركز إدارة الأزمات والكوارث:

ينقسم دور مركز إدارة الأزمات والكوارث إلى ثلاث مراحل: (ما قبل الأزمة / الكارثة، أثناء وما بعدها) وذلك وفقاً لمراحل إدارة الأزمات والكوارث، ويمكن توصيف دور مركز إدارة الأزمات والكوارث ومهامه في المراحل الثلاث على النحو التالي:

أ-مرحلة ما قبل الأزمة / الكارثة (الوقاية والحد من المخاطر لتحقيق الأمن المجتمعي المصري): إعداد خريطة للمخاطر المحتملة على مستوى الوزارة / المحافظة. والتقييم المستمر لتلك المخاطر وتحديثها بشكل مستمر.

إعداد وتطوير آليات الرصد والإنذار المبكر والتنبيه بالأزمات والكوارث المحتملة على مستوى الوزارة / المحافظة.

إعداد الخطط والسيناريوهات الخاصة بإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر على مستوى الوزارة / المحافظة، وذلك بالتعاون والتنسيق الكامل مع جميع الجهات المعنية، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات والتأكد من تفهم جميع الجهات والعناصر المشاركة في الخطة لتلك الأدوار والمسؤوليات.

ب-مرحلة أثناء الأزمة / الكارثة (المواجهة والاستجابة والاحتواء للحد من التهديدات التي تواجه الأمن المجتمعي المصري):

يمكن تحديد أدوار ومهام مركز إدارة الأزمات والكوارث - أثناء الأزمة / الكارثة (المواجهة والاستجابة والاحتواء) على النحو التالي:

الإعداد والتجهيز الفني والمعلوماتي لفريق إدارة الأزمة / الكارثة (لجنة إدارة الأزمة / الكارثة). قيام غرفة العمليات بإرسال واستقبال البلاغات من الجهات المعنية بإدارة الأزمة / الكارثة، والإخطار الفوري والمستمر لغرفة العمليات المركزية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء.

المشاركة في إنذار المواطنين بوقوع الأزمة / الكارثة وتقديم التوعية اللازمة طبقاً لنوعها. الإسهام في إعداد البيانات الإعلامية وتوفير المعلومات اللازمة للمتحدث الإعلامي. تجميع المعلومات وتصنيفها عن المناطق المصابة / المضارة من جميع المصادر المتاحة وتحليلها.

ج-مرحلة ما بعد الأزمة / الكارثة (الأوازن والتعافي لمواجهة تحديات الأمن المجتمعي المصري): يختص مركز إدارة الأزمات والكوارث في مرحلة ما بعد الأزمة / الكارثة بالمهام التالية:

المتابعة المستمرة لإجراءات وعمليات الإغاثة وإمكانات التعافي، وإعادة التأهيل (بعد انتهاء الأزمة / الكارثة)، والتقليل من آثارها، بما في ذلك عمليات إعادة الإعمار، ورفع تقارير دورية إلى الجهات المعنية في هذا الشأن.

4-خطوات تنفيذ الرؤية المستقبلية:

أ-مرحلة جمع المعلومات: عند وضع أي خطة مهما كانت يجب أن تسبقها مرحلة جمع المعلومات لأن الخطة تقوم على أسس ما توفره من معلومات وهنا يجب أن تراجع أهداف المؤسسة أو الشركة والرؤية وما تود أن تصل إليه هذه المؤسسة وتتأكد من أن هذه القيم هي من توجه استراتيجيتك ويجب إجراء تقييم عالي المستوى لنقاط الضعف في مؤسستك ولعمل هذا التقييم استخدم مصفوفة قابلية التأثير بالأزمات وهي مصفوفة لتصنيف الأزمات المحتملة حسب احتمالية حدوثها وشدتها وستعمل النتائج على تصنيف أنواع الأزمات وهذا مما يوفر لفريقك أولويات لجهوده التخطيطية ... ومرفق في الرابط أدناه شيت إكسل لهذه المصفوفة وهو مفيد عند بناء الاستراتيجية بشكل عام وخاصة استراتيجية إدارة الأزمات.

ب-تعيين الأهداف: في حين من الصعب التنبؤ بأنواع الأزمات التي قد تواجهها لكن من المهم أن تسجل أهم الأهداف التي يجب أن تحققها أي خطة لإدارة الأزمات بغض النظر عن ماهية الأزمة مثل توفير بيئة عمل مناسبة وتقليل التأخير في طلبات العملاء والحفاظ على تدفق مالي مستقر ... انصح أن يكون التركيز على عدد قليل من الأهداف وتجنب إغراء جعل تأثير الأزمة صفر على هدفك فهذا غير واقعي ... مرفق قالب مصفوفة إدارة المخاطر حيث يمكنك أن تسجل الأهداف التي عملت عليها في التخطيط الاستراتيجي الخاص بك وإضافة أي معلومات ذات صلة.

ج-تكوين الفريق: قم بتعيين فريق لإدارة الأزمات لتخطيط التكتيكات حيث حدوث الأزمة ويزود هذا الفريق بالموارد والدعم من من أعلى إدارة في المؤسسة ويجب أن يعمل مهندسي التخطيط مع فريق إدارة الأزمات الخاص بك لإضافة خطط استمرارية العمل إلى التخطيط التفصيلي الخاص بإدارة الأزمة.

د-تنفيذ الإجراءات الاستراتيجية: بعد أن حددت مسبقاً الثغرات أو نقاط الضعف في عملك والتي تحتاج إلى معالجتها من أجل دعم استراتيجية إدارة الأزمات الخاصة بك الآن قم بالعمل اللازم لمعالجة نقاط الضعف هذه على سبيل المثال قم بزيادة الاحتياطي النقدي للطوارئ، أو تطبيق خطة الاتصال الخاصة بحالات الطوارئ أو توفير مقر عمل بديل، أو الاتصال مع الموردين الاحتياطيين وتأمين الاحتياجات وتأمين الاحتياجات أو تعزيز سلسلة نقل الإمدادات أو توفير العمالة المناسبة ... إلخ وحسب طبيعة الأزمة ومن المهم بشكل خاص التأكد من أن أموالك وعلاقاتك وسمعتك التنظيمية في حالة جيدة قبل وقوع الأزمة.

5-التحولات الاستراتيجية لتحقيق الأمن المجتمعي في ضوء الرؤية المستقبلية:

أ-التحولات الإستراتيجية المتعلقة لتحقيق الأمن المجتمعي في المجال الصحي:

-الدفع بمنظومة الأمن الصحي في المحافظات لتحتل مكانة وترتيب متقدم ضمن منظومة الأمن الشامل سواء من ناحية الوقاية أو العلاج أو التنبؤ وإدارة أخطار الكوارث والأزمات الصحية.

-الإستراتيجيات الخاصة بإدارة أخطار الأوبئة والكوارث، سواء من حيث التنبؤ بها أو تحديدها أو تحليلها وتقييمها، وإدارة الغموض المرتبط بهذه النوعية من الكوارث، وفي هذا الإطار فإن الأمر سوف يتوجه إلى توفير كفاءات متخصصة والإستفادة من التقنيات الحديثة وأحدث ما توصل إليه العلم في مجال إدارة وتقييم الأخطار والتنبؤ بها.

-اتجاه المحافظات إلى ضخ الاستثمارات في القطاع الصحي، سواء في البنية التحتية لهذا القطاع أو في إنتاج المستلزمات والمعدات والأدوية في محاولة للإعتماد على النفس؛ حيث أثبتت التجربة محدودية وفاعلية الاعتماد على الآخرين.

-التوجه نحو وضع استراتيجيات جديدة أو تطوير المعمول به في مجال البحث العلمي خاصة في مجال علم الأوبئة والأمراض المعدية والعلوم الخاصة بتطوير اللقاحات والأدوية.

ب-التحولات الإستراتيجية المتوقعة لتحقيق الأمن المجتمعي في المجال الاقتصادي:

-استراتيجيات جديدة لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي بكل دولة على حدة مع البحث عن استراتيجيات للخروج من الجائحة بأقل خسائر ممكنة.

-استراتيجيات تتضمن إجراء تغييرات جوهرية في بنية الأسس الاقتصادية، وكذلك التشريعات والأنظمة للعديد من الاقتصاديات العالمية؛ ما يؤدي إلى أن أكون الاقتصاديات الوطنية مختلفة في السنوات القادمة.

-تزايد الاعتماد على السياسات المالية للتعامل "مع الأزمات الاقتصادية بدلاً من النظر إليها على أنها أزمات اجتماعية في الأساس.

-لجوء بعض الدول إلى الاقتراض الداخلي والخارجي للوفاء بمتطلبات الخسائر التي تحملتها أثناء الأزمة، وكذلك للوفاء بمتطلبات الحزم التحفيزية المالية التي أقرتها وترتب عليها زيادة الدين العام.

ج-التحولات الاستراتيجية المتوقعة لتحقيق الأمن المجتمعي في المجال التربوي:

-مزيد من الاستراتيجيات التي تدعم التوسع في نهج التعليم عن بعد وزيادة المنفق على التقنيات الخاصة بهذا النهج على حساب الإنفاق التقليدي السابق على البنية التحتية والمنشآت التعليمية.

-سوف يكون لاستراتيجيات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية دور مهم في دعم عمليات التعليم

عن بعد.

-استراتيجيات جديدة خاصة بمكونات العملية التعليمية وعناصرها (مناهج - طرق تدريس - هيئة تدريس - مؤسسات تعليمية) بما يوائم نهج التعليم عن بعد.

د-التحولات الإستراتيجية المتوقعة لتحقيق الأمن المجتمعي في المجال الاجتماعي:

-إعادة رسم خارطة طريق جديدة للعلاقات الاجتماعية تعتمد على إعادة واستبعاد العلاقات غير الضرورية في إطار تعريف جديد لهذه العلاقات.

-مزيد من الإستراتيجيات والتحويلات التي تدعم الاعتماد على النفس والإستغناء عن بعض الخدمات التي قد تكون مصدرًا للخطر وانتقال العدوى.

-تغيير في بعض العادات الغذائية، سواء من ناحية الإستغناء عن جلب الأغذية الطازجة من الخارج أو من ناحية اعتماد أنواع من الأغذية تدعم المناعة الذاتية.

ه-التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية:

-مزيداً من التكاتف والجهود العالمية والإقليمية لمواجهة آثار الكوارث والأوبئة الصحية.

-بناء منهجية عالمية لإدارة وتبادل البيانات الصحية.

-تبادل الخبرات في مجال التعامل مع الأوبئة والكوارث الصحية.

-إحياء الهوية الوطنية الأصلية والاعتماد على الذات في رسم السياسات الصحية التي تحقق الأمان لمواطني الدولة.

6-التحولات الإستراتيجية المتوقعة في مجال تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأمن المجتمعي:

من المتوقع في خلال الفترة القادمة وفي ضوء الدروس المستفادة من أزمة كورونا أن تزداد درجة الاستفادة من هذا القطاع لدعم والصمود أمام الأوبئة والكوارث الصحية من خلال تسخير البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لاستحداث سلع عامة رقمية، واستخدام تكنولوجيا الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات الكبيرة في تسريع انتعاش الأعمال من خلال تطبيقات مبتكرة.

7-الاستراتيجيات المهنية المستخدمة:

أ-استراتيجية التوضيح والتوجيه والإرشاد. ب-استراتيجية استثارة الأفراد. ج-استراتيجية التعاون

8-التكنيكات التي يستخدمها المنظم الاجتماعي:

أ-المناقشات الجماعية. ب-الندوات والمحاضرات. ج-الزيارات الميدانية. د-تمثيل الدور.

9-المهارات التي يستخدمها المنظم الاجتماعي:

أ-التوجيه -إدارة الكوارث والأزمات. ب-الاتصال - التخطيط. ج-الإلتزان الانفعالي -الإبداع.

د-المرونة -التحليل النقدي للمشكلات. ه-القدرة علي قيادة الآخرين -الابتكار.

10- الأساليب المهنية التي يستند عليها المنظم الاجتماعي:

أ- أسلوب المساعدة الذاتية. ب- أسلوب التعبير الذاتي. ج- المناقشة الجماعية.

د- أسلوب التوجيه الذاتي. هـ- أسلوب المساعدة الفنية.

11- الأدوار المهنية التي يمارسها المنظم الاجتماعي ضمن فريق العمل:

معلم منسق ممكن مساعد ومعين مخطط منشط ممثل للتغيير مرشد.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم، أكرم نشأت (2021م): علم النفس الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. أكبر، عبير (2022م): السلوك القيادي في إدارة الأزمات بالمؤسسات التعليمية، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، العدد 13، الجزء 3.
3. بن عربي، يحيي (2020م): دور الاتصال في إدارة الأزمات، مكتبة الراشد، الرياض.
4. التايب، عائشة بشير (2021م): الجائحة والمضامين المستجدة للأمن المجتمعي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، الرياض.
5. توفيق، عبد الرحمن (2014م): إدارة الأزمات، مركز الخبرات المهنية، القاهرة.
6. جاويش، مصطفى (2021م): قضية السكان في مصر، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول.
7. حامد، صلاح الدين بدر (2022م): دور المنظمات التطوعية الوطنية في درء الكوارث ومواجهة الأزمات، مجلة الدراسات العليا بجامعة النيلين، المجلد 14، العدد 56.
8. الحريري، رقية دريال (2022م): أزمة كورونا وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 1.
9. الحسن، محمد الحسن (2020م): النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. حسين، رامى وجميل، أشرف (2022م): المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الاجتماعي في ماليزيا وسبل مواجهتها من منظور التربية الإسلامية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، 30 (7).
11. حسين، سليمان (2022م): دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في إدارة الأزمات في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان.
12. حنان بن عبد الرزاق (2017م): تأثير المازق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة - دراسة للنموذج الأسباني منذ عام 1936م، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
13. خليفي، عبد الرحمن (2021م): الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي في ظل المتغيرات الداخلية والخارجية جائحة كورونا (كوفيد - 19) ومفهوم الخطر الاجتماعي، مجلة صوت القانون، 624-640.

14. الدريس، الجوهرة (2022م): تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في مجال الأزمات والكوارث، جمعية الاجتماعيين، الشارقة، المجلد (35)، العدد (137).
15. ريه، جون (2017م): إدارة الكوارث وتخطيط الأزمات، مجلة عالم الإبداع، شركة الإبداع الفكري، الكويت، العدد 29.
16. زهائي، رجاء، بوبكر، ليديا إيناس، بن دبيلي، إسماعيل (2019م): مهددات الأمن الاجتماعي في ظل أدوات الإعلام الرقمي، المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة، مج 1 ع1، (145-161).
17. الزهري، فاطمة (2021م): إدارة الأزمات وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعة في ظل جائحة كورونا، مجلة الاقتصاد المنزلي، الجمعية العربية للاقتصاد المنزلي، المجلد (36)، العدد الثاني.
18. سخسوخ، مروى (2018م): تحسين المستوى الاقتصادي للمعلم كمدخل لمواجهة الأزمات التعليمية، مجلة دراسات عربية في التربية، رابطة التربويين العرب، العدد 104.
19. سلامي، أسماء (2020م): إدارة الأزمات والكوارث البيئية، دار الشروق للنشر، بيروت.
20. الشهري، عبد الله بن ظافر (2019م): نحو منهجية علمية للتعامل مع الأزمات والكوارث، مكتبة جرير، الرياض.
21. صادق، نبيل محمد (1998م): طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
22. الصيرفي، عباس (2013م): إدارة الأزمات في عالم متغير، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
23. عبد العال، إيمان (2021م): المشاركة المجتمعية وتفعيل ممارسة الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، العدد (20).
24. عبد اللطيف، رشاد أحمد (2005م): الجهود التطوعية ودورها في مواجهة مشكلات المتضررين من الكوارث، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
25. عبد المجيد، شيماء سامي (2010م): طريقة تنظيم المجتمع وتنمية ثقافة التعامل مع الأزمات والكوارث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
26. عبد الهادي، محمد أحمد (2005م): الخدمة الاجتماعية في مجال الدعوة والإغاثة الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة.

27. عبدالفتاح، رمضان ابراهيم (إبريل، ٢٠١٩م): استخدام استراتيجية التدعيم في طريق تنظيم المجتمع لتحقيق الأمن الاجتماعي للمرأة المعيلة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الثامن والثلاثون، الجزء الثاني عشر.
28. العزاوي، نجم (2010م): أثر التخطيط الإستراتيجي على إدارة الأزمة، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال والتحديات، الفرص، الأفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، خلال الفترة 11-13 مارس.
29. عسيري، أحمد (2022م): التخطيط لآليات إدارة المخاطر السياسات، إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد 80، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين.
30. على، ماهر أبو المعاطي (2013م): الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، مكتبة زهران، القاهرة.
31. على، نايف (2015م): واقع إدارة الأزمات التعليمية في جامعة تشرين من وجهة نظر أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية فيها، جامعة تشرين.
32. العمري، عبد الكريم صيتان (2010م): دور المواطن في تعزيز الأمن الداخلي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص35، الرياض، السعودية.
33. العموش، أحمد فلاح (2006م): مستقبل الإرهاب في القرن الحادي والعشرون، مركز دراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
34. القحطاني، وسعيد بن عايش محمد (2016م): دور المواطن في تعزيز الأمن الاجتماعي من وجهة نظر ضباط شرطة مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية 2021م، تم الاسترداد من: <https://www.who.int/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019>.
35. كحيل، أمل (2019م): نموذج مقترح لتطوير إدارة الأزمات في مدارس التعليم ما قبل الجامعي في ضوء الفكر الإداري المعاصر، مجلة جامعة دمشق، 31(2)، 203-257.
36. كشك، أشرف (2020م): أزمة كورونا: التداعيات التي انتهجتها الدول لإدارة الأزمة، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة <https://www.derasat.org.bh/wp-content/uploads/04/2020>.
37. اللحياني، مساعد بن مشط (2020م): مراكز إدارة الأزمات وأجهزتها، حلقة علمية، الأردن.

38. ماهر، أحمد (2016م): إدارة الأزمات، الدار الجامعية، الإسكندرية.
39. المزروعى، صلاح وصبح (2020م): الشرطة المجتمعية وإدارة الأزمات، دار القلم للنشر، الكويت.
40. مسلم، على سيد (1997م): دور الهيئات الحكومية والأهلية في إشباع احتياجات متضرري الزلزال، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
41. المعشر، مروان (2021م): أزمة وإمكانية التغيير للأفضل، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان.
42. منظمة الصحة العالمية (2021م): نيويورك.
43. الوريكات، عايد عواد (2018م): نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
44. الوكيل، مصطفى مختار (٢٠١٢م): المشاركة المجتمعية، ماهيتها وأهدافها، مجلة الثقافة والتنمية، السنة الثالثة عشر، العدد التاسع والخمسون.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Adms, C.& Kristonis, W. (2022): An analysis of secondajy schools: Crisis Management »reparedness, Nationa//ourna/ forpub/ishing and mentoring Doctora/stuc/ents Research, 1 (1), 1-20.
2. Agnew, Robert. (1992). Foundation for a General Strain Theory of Crime and Delinquency. Criminology, 30,(1) , Pp 47-87.
3. Beena, A & Archana, K. (2020): BSWStudy material IGNOU, Block 3, Chapter " :15In Gracious Thomas (Eds) Social Work Intervention with Communities and Institutions, Vol, 1, Indiraa Gandhi National Open University: New Delhi.
4. Bliss, D (2+4). Using lhe social work advocacy practice model to find our voices Of advocacy, in service leadership and governance, DOI:IO.1080/23303131.2014. 25,ppl-12.
5. Bosco, C.J.... (2010). community organization as a method of social work, Block 1, Chapter 3: "In Gracious Thomas (Eds) Social Work intervention with Communities and Institutions, Vol, 1, Indira Gandhi National Open University: New Delhi.
6. Buzan, B. (2022): New patterns of global security in the twenty-first century. International.

7. Cherian, J & Tomas, L (2020): Social Action as a Method of Social Work: Challenges in Teaching and Practice: International journal of Research, V 7, Issue VIII, August.
8. Council of the European union. (2022): Risks Assessment and Mapping Guidelines of Disaster Management, Brussels.
9. Harrison, M (2014) ideas and outcomes of social action: social action studies .9.
10. Ivanov, K. (2020): Protecting social security: security policy or identity policy, Knowledge International Journal, 42(5), 849—853.
11. Parmar , A (2014): Methods of social work and its role in understanding team climate and development :journal of Sociology and Social Work , March 2014, Vol. 2, NO.1.
12. Paul S. (2019): Societal Security. In: Romaniuk S., Thapa M., Marton P. (eds) The Palgrave Encyclopedia of Global Security Studies. Palgrave Macmillan.
13. Radian, E (2020): Social Action and Social Work Education in Canada: A Thesis for Doctor of Philosophy: Faculty of Social Work, University of Calgary, Canada.
14. Rothman, J.L., (1968). Three models of community organization practice, In Fred M.Cox, John L.Erlich, Jack Rothman and John E. Tropman, Editors, Strategies of Community Organization.
15. Saleh, Alam (2020): Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security. Geopolitics Quarterly, Vol. 6. No. 4.
16. WHO (2020 a, June 14): Definitions: Emergencies. WHO; World Health Organization. <https://mvw.who.int/hac/about/definitions/en/>.